

اختلاف الفقهاء

في

علة الربا وأثره في الصرف

دراسة مقارنة



د. أحمد عبد العليم عبد اللطيف (*)

تنويه

أشرنا في العدد ١١٠ من هذه المجلة (صفحة ٩٢) إلى بحث د. أحمد عبد العليم عبد اللطيف المطبوع سنة ٢٠٠٣م طبعة محدودة، عن اختلاف الفقهاء في علة الربا وأثره في الصرف، وكان بالنية نشر هذا البحث في نفس العدد أو في عدد تال لإحاطة القراء علماً بتفاصيل آراء فقهاء المذاهب في الموضوع، لولا أن ظروفًا فنية أخرت النشر إلى هذا العدد والذي يليه، فلزم التنويه.

المطلب الأول

تعريف الربا في اللغة

الربا في اللغة: الزيادة والنماء، يقال: ربا الشيء يربوا ربواً ورباء أي زاد ونما، وأربيتَه نميتَه، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَيُؤْتِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة: ٢٧٦) .

الفصل الأول

تعريف الربا، وحكمه، وأنواعه،

والأموال التي يحرم فيها

المبحث الأول

تعريف الربا

وهو في مطلبين :

(*) مدرس الفقه العام بكلية الشريعة والقانون بأسبوط .

ومنه أخذ الربا الحرام، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (الروم: ٣٩) والمراد به دفع الإنسان الشيء ليعوض ما هو أكثر منه. ويقال: ربا المال إذا زاد وارتفع^(١). كذلك يقال: أربى الرجل بالألف دخل في الربا، وأربى على الخمسين إذا زاد عليها^(٢).

المطلب الثاني

تعريف الربا في اصطلاح الفقهاء
فعرفه بعض الحنفية بأنه فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال^(٣). وعرفه البعض الآخر منهم، بأنه بيع فيه فضل مستحق لأخذ المتعاقدين خال عما يقابله من عوض شرط في هذا العقد^(٤). وعرفه الكاساني: فقال الربا في عرف الشرع نوعان: ربا الفضل و ربا

النساء.
أما ربا الفضل فهو زيادة عين مال شرطت في عقد البيع على المعيار الشرعي.
وأما ربا النساء فهو فضل الحلول على الأجل وفضل العين على الدين^(٥). وعرفه المالكية: بأنه كل بيع حصلت الزيادة في عوضه. وقيل: كل بيع حصلت الزيادة في ذاته^(٦).

وعرفه الشافعية: بأنه عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما^(٧). وعرفه الحنابلة: بأنه زيادة في شيء مخصوص^(٨). وقيل: هو الزيادة في أشياء مخصوصة^(٩).

والناظر في هذه التعريفات يرى أنها

(١) لسان العرب للإمام ابن منظور للتوفي ٧١١ هـ، ط دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط/ ثانية، ص ١٢٦ / ٥ مادة ربا.

(٢) اللصباح المثير للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، ط مكتبة لبنان، ص ٨٣، مادة ربا.

(٣) فتح القدير على الهداية للكمال بن الهمام، ط أولى، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٧٠ م، ص ٣ / ٧.

(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ص ١٣٥ / ٦.

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٢٧٢ / ٥.

(٦) حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، ص ٩٢ / ٥.

(٧) معنى المحتاج للشيخ محمد الشريفي الخطيب على متن المنهاج، ط مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٨ م، ص ٢١ / ٢.

(٨) الروض المربع بشرح زاد المستقنع للشيخ منصور بن يونس البهوتي. مكتبة دار البيان، ط ثانية ١٩٩٣ م دمشق، سوريا، ص ٢٤٨.

(٩) المعنى لموفق الدين بن قدامة، ط دار عالم الكتب للطباعة والنشر، ص ٥١ / ٦.

من المعلوم أن الربا من المعاملات المحرمة تحريمًا قاطعًا ، وهو من أكبر الكبائر، وقد ورد تحريمه في الكتاب، والسنة، والإجماع.

المطلب الأول

أدلة تحريم الربا من الكتاب

ورد تحريم الربا في كتاب الله تعالى في كثير من الآيات القرآنية منها :

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ (آل عمران: ١٣٠) .

ومعنى قوله تعالى: ﴿أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ أي أضعاف الحق الذي دفعتم؛ لأن أهل الجاهلية كان الواحد منهم إذا حل دينه قال لغريمه: إما أن تعطى أو تربى، فإن أعطاه وإلا ضاعف عليه الحق وضاعف له الأجل، ثم يقول كذلك إذا حل الأجل الآخر، وهكذا حتى يصير الحق أضعافًا مضاعفة، فحظر الحق تبارك وتعالى ذلك لما فيه من الفساد، ثم أكد سبحانه وتعالى الزجر عليه بقوله: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٣١) .

فأخير سبحانه وتعالى أن نار أكل الربا كنار الكافر^(١) .

وإن اختلفت في ألفاظها وعباراتها إلا أن الفقهاء يقصدون بها معنى واحد وهو الزيادة الحقيقية كالتى في ربا الفضل في حالة ما إذا كان البدلان من جنس واحد كبيع قمح بقمح وأحدهما أزيد من الآخر، أو الزيادة الحكيمة التى تكون في حالة بيع متحدى الجنس نساء بدون زيادة في أحدهما أو مختلفى الجنس كالذهب بالفضة مع تأخير في تسليم أو قبض أحد البدلين .

وعلى ما تقدم يكون الربا في البيع هو الزيادة الحقيقية أو الحكيمة التى تكون في أحد البدلين عند معاوضة مال مخصوص بمال مخصوص .

التعريف المختار:

من التعريفات السابقة يمكن اختيار التعريف الذي قال به الشافعية حيث إنه بلفظه يشمل نوعى الربا في البيع وهما الفضل والنساء . .

هذا هو تعريف الربا في اللغة واصطلاح الفقهاء، وإليك حكمه ودليل الحكم .

المبحث الثاني

أدلة تحريم الربا

وفيه ثلاثة مطالب :

(١) الحاوي الكبير للإمام أبى الحسن على بن محمد بن حبيب المارودي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٧٣ / ٥ .

٢- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥).

قال السرخسي في المبسوط بعد ذكر هذه الآية، وقد ذكر الله تعالى لأكل الربا خمسا من العقوبات.

إحداها: التخطي، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

وقيل: معناه ينتفخ بطنه يوم القيامة بحيث لا تحمله قدماءه، وكلما رام القيام يسقط، فيكون بمنزلة الذي أصابه مس من الشيطان، فيصير كالمصروع الذي لا يقدر على أن يقوم، والمراد أن أمره يفتضح على رعوس الأشهاد^(١).

وقال بعض المفسرين: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ معناه يتعاملون به بيعا وشراء، وإنما خص بالذكر؛ لأنه معظم المقصود^(٢).

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ (النساء: ١٠).

وقيل: معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ﴾ أي يوم القيامة من قبورهم ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾.

المس عند أهل التفسير الضرب على غير الاستواء، يقال: خبط البعير: أي ضرب بأخفافه، فمعنى أن الشيطان يصيبه بالجنون حين يقوم من قبره فيبعث مجنونا فيعرف أهل الموقف أنه من أكلة الربا^(٣).

والثانية: الحق، قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٦).

والمراد بالحق الهلاك والاستئصال، وقيل: ذهاب البركة والاستمتاع حتى لا ينتفع هو به ولا ولده بعده^(٤).

والثالثة: الحرب، قال الله تعالى: ﴿فَآذِنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (البقرة: ٢٧٩).

والمعنى من القراءة بالمد هو أعلموا الناس أكلة الربا أنكم حرب الله ورسوله بمنزلة قطاع الطرق.

والمعنى من القراءة بالقصر أعلموا أن أكلة الربا حرب الله ورسوله^(٥).

(١) المبسوط للإمام السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ١٠٩ / ١٢.

(٢) المجموع شرح للمذهب للإمام أبي زكريا عجي الدين بن شرف النووي، ط مكتبة الإرشاد، جدة - المملكة العربية السعودية، ص ٩ / ٤٨٦.

(٣) تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، ط دار الفد العربي.

(٤) المبسوط ١٠٩ / ١٢، البحر الرائق ١٣٧ / ٦.

(٥) المبسوط ١٠٩ / ١٢، البحر الرائق ١٣٧ / ٦.

وفي الآية السادسة: يصف المولى تبارك وتعالى أكل الربا بالكفر.

وفي الآية السابعة: يتوعد الحق تبارك وتعالى أكل الربا بالخلود في النار .

وما كانت هذه العقوبات بتلك الأوصاف إلا لبشاعة الربا وفضاعته وشدة حرمة، وغلظ قلب أكله وضعف إيمان موكله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

المطلب الثاني

أدلة تحريم الربا من السنة

وردت أخبار كثيرة عن رسول الله ﷺ في شأن تحريم الربا أذكر منها :

١- ما روى أن النبي ﷺ قال: «أكل درهم واحد من الربا أشد من ثلاث وثلاثين زنية يزنيها الرجل من بنت لحمه من حرام، فالنار أولى به»^(١) .

٢- ما روى عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة، قال: قال رسول الله ﷺ: «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية»^(٢) .

٣- ما روى ابن مسعود رضي الله

والرابعة: الكفر: قال الله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة : ٢٧٨) .

والمعنى يعنى إذا أسلموا كان عليهم أن يتركوا ما لم يقبضوه، وما قبضوه قبل الإسلام لم يلزمهم أن يردوه^(١) .

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة : ٢٧٦) أي كفار باستحلال الربا أثيم فاجر يأكل الربا^(٢) .

والخامسة: الخلود في النار، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة : ٢٧٥) .

وكما ترى فإن الآيات قد قضت بالتحريم وقرنت به أشد العقوبات، ففي الآية الأولى: نص على تحريم الربا إذا كان أضعافاً مضاعفة .

وفي الآية الثانية: جاء التحريم قاطعاً .

وفي الآية الثالثة: ذكر التخطيط وهو عقوبة من عقوبات الربا .

وفي الآية الرابعة: يتوعد الحق تبارك وتعالى أكل الربا بمحق ماله .

(١) الخاوي للمواردي ٧٤ / ٥ .

(٢) المبسوط ١١٠ / ١٢ ، البحر الرائق ١٣٧ / ٦ .

(٣) الحديث أخرجه صاحب كنز العمال بلفظ «درهم من الربا كبيع وثلاثين زنية» وذكره صاحب مجمع الزوائد بلفظه، وقال فيه: هو ضعيف، انظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، ط مؤسسة الرسالة، ص ١٩٣ / ٤ برقم ١٠١٤ ، وانظر: مجمع الزوائد للهيتمي ص ١٢٠ / ٤، ط مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان .

(٤) الحديث أخرجه الدارقطني في سننه عن عبد الله بن حنظلة، وفي رواية أخرى من نفس الطريق عن كعب قال: «لأني أزني ثلاثة وثلاثين زنية أحب إلي من أن أكل درهماً من ربا يعلم الله تعالى أنني أكلته أو أخذته وهو ربا» وقال فيه صاحب التعليق: وهذا أصح من المرفوع، وقال صاحب مجمع الزوائد: رواه أحمد في المسند، ورجال أحمد رجال صحيح، مجمع الزوائد ص ١٢٠ / ٤ .

عنه، أن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات، قيل: يا رسول الله: وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولى يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^(١).

٤- ما روى عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه»^(٢) وفي رواية للنسائي «أكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه إذا علموا ذلك ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة»^(٣).

وكما ترى فإن الحديثين الأول والثاني يدلان على فظاعة ارتكاب الربا فهو أشد من ارتكاب جريمة الزنا، ولهذا يقول الشوكاني وهو يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي؛ لأن المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل أشد منها لا شك أنها قد تجاوزت الحد في القبح، وأقبح منها

استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم؛ ولهذا جعلها الشارع أربى الربا^(٤).

وفي الحديث الثالث عد رسول الله ﷺ الربا من أعظم الكبائر، وما كان ذلك إلا لعظيم خطره وكبير ضرره.

وفي الحديث الرابع دلالة واضحة على تحريم الربا بقوله: أكل الربا وموكله، وسمى آخذ المال ودافعه موكلًا؛ لأن المقصود منه الأكل وهو أعظم منافعه وسببه إتلاف أكثر الأشياء، وقوله: شاهديه وكتابه، فيه دلالة على تحريم كتابة الربا إذا علم ذلك، وكذلك الشاهد تحرم عليه الشهادة مع العلم، فأما من كتب أو شهد غير عالم فلا يدخل في الوعيد^(٥).

هذه هي أدلة تحريم الربا من السنة وهي كما ترى تبين مدى فظاعة وبشاعة هذه الجريمة التي تعد من أعظم الجرائم.

المطلب الثالث

الإجماع

لبشاعة هذه الجريمة وفظاعتها وعظم

(١) الحديث أخرجه مسلم في باب بيان الكبائر وأكبرها برقم ١٤٥ - ٨٩ ص ٣٥٩ / ١. مسلم يشرح النووي.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في صحيحه في أبواب البيوع باب ما جاء في أكل الربا عن ابن مسعود، وقال فيه الترمذي حديث حسن صحيح - انظر: عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، ص ٢٠٧ / ٥، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

(٣) الحديث ذكره صاحب مجمع الزوائد، وقال رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير، وقال فيه الحارث الأعور، وهو ضعيف وقد وثقه، مجمع الزوائد ص ١٢١ / ٤.

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ص ١٩٠ / ٥.

(٥) المرجع السابق.

خطرها وما يترتب عليها من مفساد ومضار تعصف بالفرد والمجتمع بأسره أجمع المسلمون من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا على تحريم الربا وجعلوه من الكبائر، وقيل: إنه كان محرماً في جميع الشرائع السماوية^(١).

وكما ترى فإن تحريم الربا لا مراء فيه ولا جدال، ومن ثم فمن يتعامل به بعد ما سبق من أدلة التحريم يكون قد ارتكب كبيرة من الكبائر مستحقاً لغضب الله تعالى وللعقوبات التي سبق ذكرها، والله هو الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسينا ونعم الوكيل.

المبحث الثالث

أنواع الربا

اتفق الفقهاء على أن الربا يوجد في شيئين في البيع، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك، ولذلك سأتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: أنواع الربا فيما تقرر في الذمة.

المطلب الثاني: أنواع الربا في البيع.

المطلب الأول

الربا فيما تقرر في الذمة

الربا فيما تقرر في الذمة صنفان:

الأول: وهو متفق على تحريمه، وصورته أن يكون للرجل دين على آخر فإذا حل الأجل، قال له: أنظرني أزدك في دينك، وهذا النوع كان الناس يتعاملون به في الجاهلية حيث كانوا يسلفون بالزيادة وينظرون فكانوا يقولون أنظرني أزدك في دينك.

وقال ابن حجر: كان الواحد من أهل الجاهلية يدفع ماله لغيره إلى أجل على أن يأخذ منه كل شهر قدرًا معينًا ورأس المال باقٍ بحاله، فإذا حل طالبه برأس ماله فإن تعذر عليه الأداء زاد في الحق والأجل^(٢).

وهذا النوع من الربا مشهور بين الناس وواقع كثيرًا وهو ربا النسيئة، وسمى نسيئة مع أنه يصدق عليه ربا الفضل أيضًا؛ لأن النسيئة هو المقصود فيه بالذات.

وهذا النوع قد نهى عنه رسول الله ﷺ في حجة الوداع بقوله: «ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربا عباس بن عبد المطلب»^(٣).

والثاني: وهو يختلف في تحريمه،

(١) المجموع شرح المذهب ص ٤٨٧/٩، المغني لابن قدامة ص ٥٢/٦.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق رضوان جامع رضوان، نشر دار الحرم للتراث، سوق الكتاب الجديد بالدراسة ص ١٥٥/٢، حاشية الرهوني ص ٩٢/٥.

(٣) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه تحت رقم ١٤٧، ١٢١٨ ص ٤٣٢، صحيح مسلم بشرح النووي.

وصورته أن يكون لرجل على آخر دين، وقبل حلول الأجل يقول المدين: ضع عنى بعض الدين وأعجل لك دينك.

وقد أجاز هذا النوع ابن عباس من الصحابة والإمام زفر من فقهاء الأمصار، ومنعه كثير من الصحابة كابن عمر وغيره، ومنعه أبو حنيفة، ومالك، والثوري، وكثير من فقهاء الأمصار.

مع أن من منعه أجاز أن يتعجل الرجل في دينه المؤجل عَرَضًا يأخذه، وإن كانت قيمة ذلك العَرَض أقل من الدين.

ووجه من لم يجز هذا النوع أن هذا شبيه بالنوع الأول من جهة الزيادة مع النظرة المجمع على تحريمها، ووجه الشبه بينهما أنه جعل للزمان مقداراً من المال بدلاً منه في صورتين جميعاً؛ وذلك لأنه في الصورة الأولى لما زاد له في الزمان زاد له مقابلة مالا، وفي الصورة الثانية لما حط عنه من الزمان حط عنه في مقابلة مالا^(١).

ووجه من أجاز هذا النوع الثاني ما

روى عن ابن عباس « أن النبي ﷺ لما أمر بإخراج بنى النضير جاءه ناس منهم فقالوا: يا نبي الله، إنك أمرت بإخراجنا ولنا على الناس ديون لم تحل، فقال رسول الله ﷺ: «ضعوا وتعجلوا»^(٢).

المطلب الثاني

أنواع الربا في البيع

الربا في البيع على ضربين:

الأول: ربا الفضل، وهو زيادة في أحد البديلين المتحدى الجنس كببيع درهم بدرهمين، أو صاع بصاعين نقداً.

والثاني: ربا النساء، وهو التأخير في قبض أحد بدلي العقد في أموال الربا. والنوع الثاني أجمعت الأمة على تحريمه.

أما النوع الأول: فجمهور الصحابة وكافة الفقهاء متفقون على تحريمه كتحریم النساء، لكن نقل عن بعض الصحابة القول بإباحته وهؤلاء هم: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأسامة بن زيد، وزيد بن أرقم، والبراء ابن عازب^(٣).

أما ابن عباس فقد روى عن أبي

(١) بداية الجتهد ص ١٧٣ / ٢.

(٢) الحديث أخرجه الدارقطني في سننه عن ابن عباس بلفظه، وقال فيه: هو مضطرب في إسناده مسلم بن خالد وهو سيء الحفظ، انظر: سنن الدارقطني ص ٤٦ / ٣، ط / دار المحاسن، كما أخرجه صاحب السنن الكبرى ص ٢٨ / ٦، السنن الكبرى للبيهقي.

وقال في مجمع الزوائد: مسلم بن خالد ضعيف وقد وثق، وقد اضطرب في هذا الحديث، مجمع الزوائد ص ١٣٠ / ٤.

(٣) الحارثي للماوردي ص ٧٦ / ٥، حاشية الرهوني ص ٩٢ / ٥، المغني ص ٥٢ / ٦، البحر الرائق ص ١٣٧ / ٦.

فأتيت البراء بن عازب فسألته، فقال: قدم رسول الله ﷺ المدينة وتجارنا كذا، فقال النبي ﷺ: «ما كان يداً بيد فلا بأس به، وما كان نسيئة فلا خير فيه»، وأتيت زيد بن أرقم فإنه كان أعظم تجارة منا، فسألته فقال لي مثل ذلك^(٣).
وأما أسامة بن زيد، فقال السبكي: لا أعلم في ذلك شيئاً عنه إلا روايته عن النبي ﷺ «إنما الربا في النسيئة»^(٤).
هذا ما نقل عن بعض الصحابة الذين قالوا بحل التفاضل^(٥).

أدلة من قال بحل ربا الفضل:

الذين قالوا بحل التفاضل تعلقوا بخبرين:
الأول: ما رواه أسامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إنما الربا في النسيئة» وقد سبق ذكره.
والثاني: ما رواه عمرو بن دينار عن أبي المنهال، وقد سبق ذكره أيضاً، وقد أجيب عن هذين الخبرين بما يأتي.
الجواب عما استدلل به ابن عباس

صالح الزيات أنه قال: سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مثلاً يمثل فمن زاد أو ازداد فقد أربى»، فقلت له: إن ابن عباس لا يقوله، فقال أبو سعيد: سألته فقلت: شيئاً سمعته من النبي ﷺ أو وجدته في كتاب الله تعالى، فقال: كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني، ولكن أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: «الربا في النسيئة»^(١).
وأما عبد الله بن الزبير، فقال السبكي في المجموع: لم أقف على إسناد إليه بذلك، وإنما حكى عنه، ومن حكوه الشيخ أبو حامد والماوردي، وأبو محمد المقدسي الحنبلي^(٢).

وأما البراء بن عازب، وزيد بن أرقم، فقد روى عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال: باع شريك لي دراهم بدرهم بالكوفة وبينهما فضل، فقلت: ما أراه يصلح، فقال: لقد بعتهما في السوق فما عاب على ذلك أحد،

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي صالح عن أبي سعيد بلقظ «الربا في النسيئة» وفي رواية «إنما الربا في النسيئة»، وفي رواية «ألا إنما الربا في النسيئة» صحيح مسلم بشرح النووي ص ٢٧ / ٦ تحت رقم ١٠١ / ١٥٦٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه بلقظ «لا ربا إلا في النسيئة»، صحيح البخاري بمناشئة السندي ص ٢١ / ٢ باب بيع الدينار بالدينار - طبعة مكتبة زهران.

(٢) المجموع لثقي الدين بن عبد الكافي السبكي، ط مكتبة الإرشاد، جدة - السعودية، ص ٣٠ / ١٠ وما بعدها.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشركة ص ١٥٩ / ٥ - ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، كما أخرجه مسلم في صحيحه تحت رقم ٨٦ - ١٥٨٩، ص ١٩ / ٦، مسلم بشرح النووي.

(٤) المجموع شرح المهذب للسبكي ص ٣٠ / ١٠.

(٥) الحاوي للماوردي ص ٧٦ / ٥.

ومن وافقه:

يجاب عما استدل به ابن عباس ومن وافقه بالآتي:

١- أن قول النبي ﷺ «إنما الربا في النسئة» جواب من النبي ﷺ لسائل سأله عن التفاضل في جنسين مختلفين، فقال: إنما الربا في النسئة، فنقل أسامة جواب النبي ﷺ، وأغفل سؤال السائل.

٢- أن الحديث محمول على الجنس الواحد يجوز التماثل فيه نقداً ولا يجوز نسئة^(١).

٣- أن الحديث يحمل على غير الربويات كبيع الدين بالدين مؤجلاً، وذلك بأن يكون له عنده نقد موصوف فيبيعه بعرض موصوف مؤجلاً.

٤- أن هذا الحديث قد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه.

٥- أن حديث أسامة بمحمل والأحاديث المحرمة مبينة فوجب العمل بالمبين وتنزيل المحمل عليه^(٢).

٦- وقيل: المراد بقوله ﷺ: «لا ربا..» أي الربا الأغلظ الشديد التحريم

المتوعد عليه بالعقاب الشديد، كما تقول العرب: لا عالم في البلد إلا زيد، مع أن فيها علماء غيره، والقصد نفي الأكمل لا نفي الأصل.

٧- أن مفهوم حديث أسامة عام لأنه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء، سواء كان من الأجناس المذكورة في أحاديث الباب أم لا، فهو أعم منها مطبقاً فيخصص هذا المفهوم بمنطوقها^(٣).

هذا بالنسبة لحديث أسامة، أما حديث البراء فيجاب عنه بالآتي:

١- أن هذا الحديث منسوخ؛ لأنه مروي من أول الهجرة وتحريم الربا متأخر^(٤).

٢- أن هذا الحديث معلول فيمتنع الحكم بصحته؛ وذلك لأن لفظه عن أبي المنهال قال: «سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا: كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف، فقال: إن كان يداً بيد فلا بأس به، وإن كان نساء فلا يصلح» وعلى هذا فلا

(١) الحاوي للماوردي ص ٧٧ / ٥.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، ط دار الحديث، القاهرة، ص ٣٠ / ٦.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ص ١٩١، ١٩٢ / ٥.

(٤) الحاوي للماوردي ص ٧٧ / ٥.

حجة لمتعلق به؛ لأنه يمكن حمله على أمرين .

الأول: إما أن يكون المراد بيع دراهم بشيء ليس ربوياً، ويكون الفساد لأجل التأخير بالمواسم أو الحج فإنه غير محرم، ولا سيما على ما كانت العرب تفعل .

والثاني : أن يحمل ذلك على اختلاف الجنس، ويدل له رواية أخرى عن أبي المنهال قال: «سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف، فكلاهما يقول: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً» فهو يبين أن المراد صرف الجنس بجنس آخر^(١) .

هذا ما يتعلق بأدلة ابن عباس ومن وافقه، وهي لا تخلو من نسخ أو تأويل أو احتمال، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف التعلق بها، الأمر الذي يجعل هذا القول ضعيفاً ولا يعتد به في مقابلة من قال بالحرمة، ومما يقوى قول من قال بالحرمة، ويجعل القول بها إجماعاً ما ثبت من رجوع قول من قال بالحل، وإليك ما ورد فيه من أقوال وآثار:

أولاً: ما ثبت من رجوع ابن عباس ومن وافقه من القول بحل التفاضل:

وردت آثار تدل على رجوع ابن عباس ومن وافقه من القول بحل التفاضل، أذكر منها :

١- ما روى عن حبان بن عبيد الله العدوي قال: «سألت أبا مجلز عن الصرف، فقال: كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عيناً» يعنى يداً بيد، «وكان يقول: إنما الربا في النسبية، فليقه أبو سعيد الخدري، فقال له: يا ابن عباس ألا تتقي الله إلى متى تؤكل الناس الربا، أما بلغك أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم وهو عند زوجته أم سلمة: إنني لاشتهدى ثمر عجوة، فبعثت صاعين ثمر إلى رجل من الأنصار فجاءت بدل صاعين صاعاً من ثمر عجوة، فقامت فقدمته إلى رسول الله ﷺ، فلما رآه أعجبه، فتناول ثمرة ثم أمسك، فقال: من أين لكم هذا؟ فقالت أم سلمة: بعثت صاعين من ثمر إلى رجل من الأنصار فأتى بدل صاعين هذا الصاع الواحد، وها هو كل، فالتقى الثمر بين يديه، وقال: ردوه لا حاجة لي فيه، الثمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً بيد عيناً بعين، مثلاً

(١) المجموع شرح المهذب ص ٥٦ / ١٠ .

يمثل فمن زاد فهو ربا . فقال ابن عباس: جزاك الله يا أبا سعيد الجنة فإنك ذكرتني أمراً كنت نسيته، أستغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهي»^(١) .

٢- ما روى عن أبي الشعثاء قال: «سمعت ابن عباس يقول: اللهم إني أتوب إليك من الصرف، إنما هذا من رأيي، وهذا أبو سعيد الخدري يرويه عن النبي ﷺ»^(٢) .

٣- ما روى عطية العوفي قال: قال أبو سعيد الخدري لابن عباس: «تب إلى الله تعالى، فقال: أستغفر الله وأتوب إليه، قال: ألم تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، وقال: إني أخاف عليكم الربا»^(٣) .

وغير ذلك روايات كثيرة تدل على رجوع ابن عباس لا يتسع المقام لذكرها.

هذا بالنسبة لما ثبت من رجوع ابن

عباس، وأما بالنسبة لأسامة بن زيد، فكما سبق لا يعلم في نسبة القول إليه سوى روايته عن النبي ﷺ «إنما الربا في النسيئة» وهذا لا يكفي في نسبة القول إليه، فإنه لا يلزم من الرواية القول بحفظ ظواهرها لجواز أن يكون معناها عنده على خلاف ذلك أو يكون عنده معارض راجح^(٤) .

وأما عبدالله بن الزبير، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم فلم ينقل عنهم سوى ما روى عنهم، وقد سبق الجواب عنه، والله أعلى وأعلم.

دعوى الإجماع في هذه المسألة وانقراض الخلاف فيها :

جاء في المجموع للسبكي أن ابن المنذر قال: أجمع علماء الأمصار مالك ابن أنس ومن تبعه من أهل المدينة، وسفيان الثوري ومن وافقه من أهل العراق، والأوزاعي ومن قال بقوله من أهل الشام، والليث بن سعد ومن وافقه من أهل مصر والشافعي وأصحابه،

(١) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد . انظر: للمستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ص ٤٣ / ٢ كما أخرجه البيهقي في سننه في كتاب البيوع باب جريان الربا في كل ما يكال أو يوزن، سنن البيهقي ص ٢٨٦ / ٥ ، ط دار المعرفة، بيروت - لبنان .

(٢) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير تحت رقم ٤٥٤، ٤٥٧ ص ١٧٧ / ١ باب البيان في نسخ ذلك ورجوع ابن عباس عن الصرف ونهى رضى الله عنه . انظر: المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط ثانية .

(٣) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير تحت رقم ٤٥٨ ص ١٧٧ / ١ .

(٤) المجموع للسبكي ص ١٠ / ٣٠ .

وأحمد وإسحاق وأبو ثور، والنعمان ويعقوب، ومحمد بن الحسن ... على أنه لا يجوز بيع ذهب بذهب ولا فضة بفضة ولا بربر، ولا شعير بشعير، ولا تمر بتمر ولا ملح بملح متفاضلاً يداً بيد، ولا نسيئة، وأن من فعل ذلك فقد أربى، والبيع مفسوخ، قال: وقد روينا هذا القول عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ يكثر عددهم^(١).

وعلى هذا وما تقدم يكون ربا الفضل محرم بالاتفاق.

أدلة القائلين بتحريم ربا الفضل:

ما سبق هو أدلة استدل بها البعض على إباحة ربا الفضل وتبين ضعف تمسكهم بها، وهنا أذكر الأدلة التي تمسك بها الذين قالوا بالتحريم والتي تدل صراحة على تحريم التفاضل، وهي كثيرة أذكر منها.

١- ما روي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير

بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٢).

٢- ما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطى فيه سواء»^(٣).

٣- ما روى عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح والملح، مثلاً بمثل يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، إلا ما اختلفت ألوانه»^(٤).

٤- ما روى عن مالك بن أوس أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء، والورق بالورق ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعير

(١) المجموع للسيكي ص ٣٨ / ١٠.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت تحت رقم ٨١ باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، صحيح مسلم بشرح النووي ص ١٦ / ٦.

(٣) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي التوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري تحت رقم ١٥٨٤ / ٨٢، صحيح مسلم بشرح النووي ص ١٦، ١٧ / ٦.

(٤) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه تحت رقم ٨٣ - ١٥٨٨ عن أبي زرعة عن أبي هريرة، صحيح مسلم بشرح النووي ص ١٧ / ٦.

الله عليهم، فليس هناك مجال لمخالفة هذه الروايات، كما أنه يقطع الطريق على من يدعى حله في أي عصر من العصور.

المبحث الرابع

الأموال التي يحرم فيها الربا

تقدمت رواية الصحابي الجليل عباد بن الصامت رضى الله عنه، ورواية أبو سعيد الخدري رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ والتي ذكرها فيها: الذهب والفضة والبر والشعير، والتمر، والملح، فقد جمعت كلتا الروايتين ستة أصناف اتفق الفقهاء على اعتبارها أموال الربا وأنه يحرم فيها التفاضل والنساء قولاً واحداً بلا خلاف.

فهذه الأصناف الستة التي تعتبر أصل في أموال الربا يقتصر التحريم عليها، أم أن هناك أصنافاً أخرى لم تذكر في الحديث وتأخذ حكم هذه الأصناف الستة ومن ثم يحرم فيها

بالشعير ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء»^(١).

٥- ما روي عن أبي بكر رضى الله عنه أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الذهب بالذهب وزناً بوزن، والفضة بالفضة وزناً بوزن، والزائد والمستزيد في النار»^(٢).

٦- ما روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين»^(٣).

٧- ما روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما، من كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق الصرف هاء وهاء»^(٤).

هذه هي أدلة تحريم الربا بنوعيه، وكما ترى فهي صريحة في التحريم كما أنها مروية عن كبار الصحابة رضوان

(١) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، باب بيع الشعير بالشعير تحت رقم ٢١٧٤، انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ط مكتبة الكليات الأزهرية ص ٢٤١ / ٩. وأخرجه مالك في الموطأ تحت رقم ٨١٧ ص ٢٦٣ عن مالك بن أنس، وأخرجه الترمذي باب ما جاء في الصرف، وقال فيه: حديث حسن صحيح - عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي ص ٢٥٢ / ٥.

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي رافع عن أبي بكر تحت رقم ٢٢٤٩٤ - مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العباسي ص ٥٠٠ / ٢ ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٣) الحديث أخرجه صاحب كنز العمال عن عثمان بن عفان رضى الله عنه بلفظه. انظر: كنز العمال حديث رقم ٩٧٩٥، ص ٤ / ١١١.

(٤) الحديث أخرجه الدارقطني في سننه عن عمر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي رضى الله عنه، انظر: سنن الدارقطني ص ٣ / ٢٥.

المطلب الثاني

في غير الأصناف الستة

اختلف العلماء في ثبوت الربا في غير الأصناف الستة التي ورد ذكرها في الحديث على النحو التالي :

القول الأول: وهو مروى عن عثمان البتي، وطاؤوس، وقتادة، ومسروق، والشعبي، وداود الظاهري ونفاة القياس حيث ذهبوا إلى القول بقصر حكم الربا على الأصناف الستة، وأن ما عدا هذه الأصناف الستة باق على أصل الإباحة، فهو من باب الخاص الذي أريد به الخاص.

القول الثاني: وهو لجمهور الفقهاء والقائلين بالقياس، ويرون ثبوت الربا في الأصناف الستة المنصوص عليها ، وفي غيرها، وأن حكم الربا ليس مقصوراً على الأصناف الستة بل وإن فيها معنى يتعدى به الحكم إلى غيرها من الأموال، فهو من باب الخاص الذي أريد به العام^(١).

سبب الخلاف

سبب الخلاف بين جمهور الفقهاء

التفاضل والنساء كالأصناف الستة .

وبعبارة أخرى: هل الأصناف الستة التي وردت في الحديث وردت على سبيل الحصر، بمعنى أنها فقط التي يحرم فيها الربا بطريق الفضل والنساء ولا يحرم في غيرها ، أم أن ذكرها ورد في الحديث على سبيل التمثيل أو التنبيه ومن ثم يقاس عليها غيرها مما يجتمع معها في علة التحريم، هذا ما سيتضح من التفصيل الآتي .

المطلب الأول

الأصناف الستة المنصوص عليها

لا خلاف بين العلماء على ثبوت الربا في هذه الأصناف الستة الوارد ذكرها في الحديث^(٢) ، ومن ثم يحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً ونسيئة، فيحرم بيع الذهب بالذهب متفاضلاً ونسيئة، وكذلك الفضة، والبر، والشعير، والتمر والملح، وفي حالة اختلاف الجنس كذهب بفضة، أو قمح بتمر أو ملح يجوز البيع متفاضلاً ولا يجوز نسيئة .

(١) البدائع للكاتباني ص ٢٧٢ / ٥، حاشية الدررقي على الشرح الكبير ص ٤٤ / ٤ وما بعدها، المجموع للنووي ص ٤٨٩ / ٩ وما بعدها ، المغني لابن قدامة ص ٥٤٥ / ٦ وما بعدها، المحلى لابن حزم الظاهري ص ٤٦٧ / ٨، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت .

(٢) المبسوط للرخسي ص ١١٢ / ١٢، بداية المجتهد ص ١٥٧ / ٢ ، الحاوي للماوردي ص ٨١ / ٥ ، المغني لابن قدامة ص ٥٤ / ٦ ، شرح النووي على صحيح مسلم ص ١٣ / ٦ ، المجموع ص ٤٨٩ / ٩ .

ومخالفهم أمور منها:

١- أن أهل الظاهر ومن وافقهم لا يقولون بالقياس، فهم ينفون القياس ولا يثبتون به الأحكام، فهو ليس بحجة عندهم.

وأما جمهور الفقهاء فهم يقولون بالقياس وهو حجة عندهم لتعدية الحكم الثابت بالنص.

٢- أن عثمان البتي وإن كان يقول بالقياس ويعتبره حجة إلا أن أصله أن لا يجوز القياس على الأصول إلا أن يقوم دليل في كل أصل على جواز القياس، ولم يقم ذلك الدليل في رواية في أموال الربا.

أما عند جمهور الفقهاء القياس على الأصول جائز إلا أن يقوم دليل يمنع من القياس على كل أصل^(١).

الأدلة

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول الذين يرون قصر التحريم على المنصوص عليه، وهو الأصناف الستة، وقد استدلوا على ذلك بالكتاب وهو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وجه الدلالة من الآية:

أن الآية تدل على أن الأصل هو حل

البيع ولا يحرم إلا بدليل، ولا دليل، فيبقى على الأصل ولا يجوز تخطي التحريم إلى ما سوى هذه الأصناف تمسكاً بالنص، ونفيًا للقياس وإطراحاً للمعاني.

ثانياً: أدلة أصحاب القول الثاني وهم جمهور الفقهاء وقد استدلوا بالآتي:

١- الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

وجه الدلالة: أن الربا في اللغة والشرع اسم للزيادة والفضل.

أما اللغة: فقولهم: ربا السويق إذا زاد، وقد أربى علي في الكلام إذا زاد علي في السب، وهذه ربوة من الأرض إذا زادت على ما جاورها.

وأما الشرع: فكقوله تعالى: ﴿يُمَحَقُّ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة: ٢٧٦) أي يضاعفها ويزيد فيها، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ (الحج: ٥) أي زادت ونمت.

وإذا كان الربا ما ذكر اسماً للزيادة لغة وشرعاً دل عموم الآية على تحريم الفضل والزيادة إلا ما خص بدليل^(٢).

٢- السنة: وهي ما ورى أن النبي

ﷺ «نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا

(١) المراجع السابقة.

(٢) الحاوي للماوردي ص ٨١ / ٥، المغني ص ٥٤ / ٦.

مثلاً بمثل»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

أن الطعام اسم لكل مطعوم من بر وغيره في اللغة والشرع.

أما اللغة فكقول الشخص طعمت الشيء أطعمه وأطعمت فلاناً كذا إذا كان الشيء مطعوماً وإن لم يكن برّاً.

وأما الشرع فلقوله تعالى: ﴿كُلْ الطَّعَامَ كَمَا جَاءَ لَيْبِي إِسْرَائِيلَ﴾ (آل عمران: ٩٣).

وجه الدلالة: أن الآية تدل على أن المراد بالطعام كل مطعوم.

وما روى أن عائشة رضی الله عنها قالت: «عشنا دهرًا وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء»^(٢).

وجه الدلالة: أنها رضی الله عنها أطلقت اسم الطعام على التمر والماء لأن كل منهما اسم لما يطعم^(٣).

وإذا كان اسم الطعام بما وصفنا من شواهد اللغة والشرع يتناول كل مطعوم من بر أو غيره كان نهيه ﷺ عن بيع

الطعام محمولاً على عمومته في كل مطعوم إلا ما خص بدليل^(٤).

٢- إثبات القياس:

ثبت أن القياس حجة عند جمهور الفقهاء بالأدلة الدالة عليه، وإذا ثبت كونه حجة فإن الربا يتجاوز المنصوص عليه إلى ما كان في معناه^(٥).

وبعد ما تقدم من أقوال الفقهاء وأدلتهم تبين أن تحريم الربا ليس مقصوراً على الأصناف الستة المنصوص عليها وإنما يتعدها إلى غيرها مما يجتمع معها في معنى العلة، والله أعلم.

هذا ورغم اتفاق جمهور الفقهاء على تحريم الربا في الأصناف الستة وغيرها مما يجتمع معها في علة التحريم، إلا أنهم اختلفوا في المعنى الذي يتعدى به حكم هذه الأصناف الستة إلى غيرها، الأمر الذي يستدعي بيان هذه العلة عند جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وهذا ما سأعرض له في الفصل الثاني.

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٩٣ - ١٥٩٢ ص ٢٣ / ٦ صحيح مسلم بشرح النووي، كما أخرجه البيهقي في سننه ص ٢٨٣ / ٥.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزهد بلفظ «إنا كنا آل عمد ﷺ لنمكث شهراً ما نستوقد ناراً إن هو إلا التمر والماء» صحيح مسلم بشرح النووي رقم ٢٦ / ٢٩٧٢ ص ٩ / ٣٢٩.

(٣) الحاوي للماوردي ص ٨٢ / ٥.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الحاوي ص ٨٢ / ٥، المبسوط ص ١١٢ / ١٢.

الفصل الثاني

علة الربا عند القائلين بها

ذكرت أن جمهور الفقهاء اتفقوا على أن الأصناف الستة الواردة في الحديث معللة بعلة إلا أنهم اختلفوا في معنى هذه العلة وهي في ربا الفضل تختلف عنها في ربا النساء، وفي الأصناف الأربعة تختلف عنها في الذهب والفضة .

وقبل أن أوضح المراد بالعلة عند جمهور الفقهاء أود أن أبين معنى العلة عند علماء الأصول، والفرق بينها وبين الحكمة، وعليه فأتناول الكلام في هذا الفصل في مبحثين .

المبحث الأول: تعريف العلة والفرق بينها وبين الحكمة .

المبحث الثاني: علة الربا عند الفقهاء .

المبحث الأول

تعريف العلة

والفرق بينها وبين الحكمة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف العلة

أولاً: تعريف العلة في اللغة:

العلة في اللغة هي المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، واعتل أي مرض فهو عليل، ولا أعلك الله أي لا أصابك بعلة، واعتل عليه بعلة، واعتله اعتافه عن أمر واعتله تجنى عليه، وعلله بالشيء تعليلاً أي لاه به، كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يجترأ به عن اللبن.

والعلة الضرّة، وبنو العلات بنو رجل واحد من أمهات شتى، والعلة موضع العذر، وفي المثل: لا تعدم خرقاء علة، يقال هذا لكل معتل ومعتذر وهو يقدر. وحروف العلة والاعتلال الألف والياء والواو، سميت بذلك للينها وموتها^(١).

ثانياً: تعريف العلة في اصطلاح

علماء الأصول :

للعلة تعريفات كثيرة عند علماء الأصول فعرّفها الحنيفة : بأنها الوصف المعروف للحكم، وقيل: الوصف المؤثر في الحكم، وقيل: هي الباعث على الحكم لا على سبيل الإيجاب^(٢) .

(١) مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط مكتبة لبنان ص ١٨٩ مادة علل، لسان العرب لابن منظور مادة علل ص ٣٦٥ وما بعدها .

(٢) التوضيح على التفتيح لصدر الشريعة، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ١٣٢ / ٢ وما بعدها، وهو مطبوع مع شرح التلويح على التوضيح .

وعرفها غير الحنفية: بأنها الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من ترتيب الحكم على وفقه حصول ما يصلح أن يكون مقصوداً من شرع ذلك الحكم، سواء كان ذلك الحكم نفيًا أو إثباتًا. وسواء كان ذلك المقصود جلب مصلحة أو دفع مفسدة^(١) وقيل: هي الوصف المعروف للحكم^(٢).

وعلى هذا فالعلة هي الوصف الجامع أو المعنى الجامع بين حكم الأصل والفرع^(٣).

والتعريف المختار عند أكثر علماء الأصول هو أن العلة وصف ظاهر منضبط مناسب لتشريع الحكم^(٤).

شرح التعريف:

ولما كان التعريف الأخير هو الذي عليه غالبية علماء الأصول كان من الضروري اعتباره التعريف المختار، ومن ثم يتعين التعرض لشرحه.

فقولهم (الوصف) أي المعنى ويطلق في مقابلة الذات.

(والظاهر) أي المعلوم الذي يمكن

إدراكه في المحل الذي ورد فيه من غير خفاء.

(والمنضبط) أي المحدد الذي لا يختلف باختلاف الأفراد بل ينطبق عليهم جميعاً. (ومناسب لتشريع الحكم) يعني أن هذا الوصف هو المناسب لتشريع الحكم. فمثلاً القتل العمد العدوان هو وصف ظاهر منضبط مشتمل على إزهاق الروح البريئة، إذاً فإزهاق الروح يكون معنى مناسباً لتشريع الحكم وهو القصاص من الجاني بإزهاق روحه كذلك صيانة للأرواح.

كذلك السفر وصف ظاهر منضبط مشتمل على المشقة، والمشقة معنى يناسب تشريع الحكم وقصر الصلاة الرباعية، وإباحة الفطر في رمضان وغير ذلك من الأحكام الخاصة بالسفر^(٥).

ثالثاً: تعريف الحكمة، الحكمة هي المصلحة التي يراد تحقيقها بتشريع الحكم سواء أكان ذلك عن طريق دفع المفسد عن العباد أم كان عن طريق جلب مصالح لهم^(٦).

(١) شرح مختصر بن الحاجب لقطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي، رسالة ماجستير تحقيق الباحث عبد النعيم محمود ص ٥٧.

(٢) الزبدة علم الأصول ص ٢٩٧ أد/ أحمد عبد العزيز السيد، ط ٢٠٠٣م.

(٣) شرح مختصر بن الحاجب، المرجع السابق ص ٥٥.

(٤) انظر أصول الفقه للأستاذ الدكتور / عبد الرحمن محمد عبد القادر ص ٣٣٦. مطبعة الليثي بأسبوط.

(٥) انظر: المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

المطلب الثاني

الفرق بين العلة والحكمة

وبعد أن تعرضت لتعريف كل من العلة والحكمة، يمكن القول بأن هناك فارقاً بينهما يتمثل في الآتي:

أن العلة هي الوصف المشتمل على المعنى المناسب لتشريع الحكم المحقق للحكمة، وذلك كالإسكار بالنسبة للخمر.

فالإسكار وصف مشتمل على ذهاب العقل، وهذا معنى مناسب لتحريم الخمر، والعقاب على شربه.

أما الحكمة في هذا المثال فهي تتمثل في صيانة العقول وحفظها، الأمر الذي يترتب عليه دفع العداوة وترك البغضاء والصد عن ذكر الله؛ إذاً فالحكمة هي الفائدة أو الغرض التي يجنيها المجتمع من خلال تطبيق الأحكام الشرعية.

العلة لا بد وأن تكون ظاهرة منضبطة لا تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والأوقات بخلاف الحكمة التي قد تكون خفية غير ظاهرة، وفي بعض الأحوال غير منضبطة؛ ولذلك تختلف العلماء في جواز ربط الحكم بالحكمة من تشريعه.

(١) المرجع السابق.

فجمهور الأصوليين يرون عدم جواز تعليل الأحكام بالحكمة من تشريعها مطلقاً، أي سواء كانت هذه الحكمة ظاهرة أم خفية، وسواء كانت منضبطة أم غير منضبطة؛ وذلك لأنه يغلب في الحكمة الخفاء وعدم الانضباط والعبرة بالغالب، والنادر لا يعتد به.

مثال: البيع شرع لحكمة وهي تلبية احتياجات الناس، والحاجة أمر غير ظاهر، ومضطرب بحسب أحوال الناس. أما بالنسبة لارتباط الحكم بالعلة فقد اتفق العلماء على لزوم ارتباط الحكم بعلة بحيث يوجد الحكم بوجود العلة؛ ومن ثم قالوا: إن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا^(١).

المبحث الثاني

علة الربا عند الفقهاء

ذكرت فيما سبق أن العلة تختلف في ربا الفضل عنها في ربا النساء، وهي في الذهب والفضة تختلف عنها في الأصناف الأربعة، وعلى هذا فسأتناول الكلام في هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: علة ربا الفضل.

المطلب الثاني: علة ربا النساء.

المطلب الأول

علة ربا الفضل

علة ربا الفضل في الذهب والفضة تختلف عنها في الأصناف الأربعة، ومن ثم فأقدم الكلام عن العلة في الذهب والفضة، ثم أتלוه بالكلام عن العلة في الأصناف الأربعة .

وقبل أن أبين هذا أود أن أذكر الأصل الذي استنبط الفقهاء منه علة الربا ، وهذا الأصل هو الحديث الذي رواه الصحابي الجليل عبادة بن الصامت، وأبو سعيد الخدري رضى الله عنهما والذي ذكر فيه أن النبي ﷺ قال: «الحنطة بالحنطة، مثلاً. بمثل يداً بيد والفضل ربا، والتمر بالتمر مثلاً. بمثل يداً بيد، والفضل ربا، والملح بالملح مثلاً. بمثل يداً بيد، ويدا بيد والفضل ربا، والذهب بالذهب مثلاً. بمثل يداً بيد والفضل ربا»^(١) .

هذا هو الأصل الذي استنبط الفقهاء منه علة الربا، وهذا الحديث قال فيه العلماء أنه وصل حد شهرته إلى أن بعض العلماء ظن أنه متواتر، وليس

كذلك؛ لأنه لا يصدق عليه حد التواتر، وقال البعض: إنه يقرب من المتواتر لكثرة رواته، وهو مروي عن ستة عشر صحابياً هم عمر وعبادة بن الصامت وأبو سعيد الخدري، وسارية بن أبي سفيان، وبلال، وأبو هريرة، ومعمربن عبد الله، وأبو بكر، وعثمان، وهشام بن عامر، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وخالد بن أبي عبيد، وأبو بكرة، وابن عمر، وأبو الدرداء ، رضى الله عنهم أجمعين^(٢) .

هذا ما يتعلق بهذا الأصل وإليك بيان أقوال الفقهاء في علة ربا الفضل في الفروع الآتية :

الفرع الأول

علة ربا الفضل عند الحنفية

يرى الحنفية أن علة ربا الفضل في الأشياء الأربعة المذكورة في الحديث هي الكيل مع الجنس، وفي الذهب والفضة هي الوزن مع الجنس^(٣) ، ومن ثم فلا يتحقق الربا إلا باجتماع هذين الوصفين الكيل والجنس في المكيل والوزن والجنس في الموزون^(٤) .

(١) الحديث سبق تخريجه عن عبادة بن الصامت ، ورواية عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنهما .

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ص ٦ / ١٣٨ .

(٣) بدائع الصنائع للكاظمي ص ٢٧٢ / ٥ ، فتح القدير والعناية على الهداية ص ٤ ، ٥ / ٧ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ص ٦ / ١٣٨ .

(٤) فلو باع مكيلاً كالقمح بقمح آخر، فقد وجد الكيل ووجد الجنس وهو أن كلاً من القمحين من جنس واحد، وهكذا الموزونات.

وعلى هذا فيجوز الربا في كل ما يكال أو يوزن عند الحنفية، فلا يجوز بيع الذرة بالذرة إلا مثلاً بمثل وكذا الأرز، والعدس وغير ذلك مما يكال قياساً على القمح والشعير، كذلك لا يجوز بيع الحديد بالحديد والأسمت بالأسمت والجبس بالجبس إلا مثلاً بمثل باعتبارهما موزونات.

دليل الحنفية:

استدل الحنفية على أن علة ربا الفضل هي الكيل مع الجنس في المكيلات، والوزن مع الجنس في الموزونات بالسنة والمعقول .
أما السنة فمنها :

١- ما روي عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل سواء يسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(١) .

٢- ما روي عن أبي سعيد الخدري

رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه»^(٢) .

٤- وما روي عن أبي سعيد أيضاً أن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا»^(٣) بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز»^(٤) .

وفي أخرى لأبي سعيد أيضاً أن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الأخذ والمعطى فيه سواء»^(٥) .

وجه الدلالة من الأحاديث:

أن الجنسية عرفت بقوله ﷺ: «الذهب بالذهب والحنطة بالحنطة» .

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) الحديث سبق تخريجه.

(٣) الشف يكون للزيادة والنقصان، أي لا تزيدوا في أحدهما على الآخر - لسان العرب مادة شف.

(٤) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الصرف وأبواب الربا عن أبي سعيد الخدري ص ٢٦٣ برقم ٨١٥، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف القاهرة .

(٥) سبق تخريجه .

والقدر (أي الكيل أو الوزن) عرف بقوله عليه السلام: «مثلاً بمثل» .

كما أن الأحاديث رويت بالنصب «مثلاً بمثل» ورويت بالرفع «مثل بمثل» .

وعلى رواية النصب يكون المعنى بيعوا الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل يداً بيد . وعلى رواية الرفع يكون المعنى المراد أن بيع الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل يداً بيد جائز .

فالأحاديث لا بد فيها من إضمار لفظ بيعوا حيث انتصب مثلاً .

وعلى هذا تكون الأحاديث قد أوجبت التماثل شرطاً للبيع بقوله: مثلاً بمثل فيكون المقصود من سوق الأحاديث إيجاب المماثلة^(١) .

وأما العقول: فوجهه أن الفضل على المعيار الشرعي من الكيل والوزن في الجنس إنما كان ربا في المطعومات والأثمان من الأشياء الستة المنصوص عليها لكونه فضل مال خال عن العوض يمكن التحرز عنه في عقد المعاوضة، وهذا المعنى قد وجد في الجص والحديد

ونحوهما، فورود الشرع ثمة يكون وروداً هاهنا دلالة، وبيان ذلك :

أن البيع في اللغة والشرع مبادلة المال بالمال، وهذا يقتضى التساوى في البديلين على وجه لا يخلو كل جزء من البذل من هذا الجانب عن البذل من ذلك الجانب لأن هذه هي حقيقة المبادلة؛ ولهذا لا يملك الأب والوصي بيع مال اليتيم بغبن فاحش، ولا يصح من المريض إلا من الثلث .

ولأن القفيز^(٢) من الخنطة مثل القفيز من الخنطة صورة ومعنى، وكذلك الدينار مع الدينار، أما الصورة فلائهما متماثلان في القدر، وأما المعنى فلائهما المجانسة في الأموال عبارة عن تقارب المالية فكان القفيز مثلاً للقفيز والدينار مثلاً للدينار، ولهذا لو أئلف على آخر قفيزاً من خنطة يلزمه قفيز مثله ولا يلزمه قيمته .

وإذا كان القفيز من الخنطة مثل القفيز من الخنطة، كان القفيز الزائد فضل مال خال عن العوض يمكن التحرز عنه في عقد المعاوضة فكان ربا، وهذا

(١) البدائع للكاظمي ص ٢٧٤ / ٥ .

(٢) القفيز : مكبال وهو ثمانية مكاكيك ، والمكوك صاع ونصف صاع - المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي ص ٤٢٥ ، ط دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، مختار الصحاح ص ٢٢٨ .

المعنى يوجد في كل مكيل بجنسه وموزون بجنسه^(١).

هذا ما استدل به فقهاء الحنفية على أن علة ربا الفضل هي الكيل أو الوزن مع الجنس.

المراد بالمماثلة عند الحنفية

يرى الحنفية أن المراد بالمماثلة المماثلة من حيث الكيل في المكيل والوزن في الموزون، فيكون المراد ما يدخل تحت الكيل والوزن لا ما ينطبق عليه اسم الحنطة والذهب.

ما يترتب على معنى المماثلة

يترتب على كون المماثلة ما سبق أنه لو باع شخص حبة من حنطة بحبة منها، فلا يصح هذا بيعاً؛ لأن الحبة لا تدخل تحت الكيل.

وكذا لو باع ذرة من ذهب بذرة منه؛ لأنها لا تدخل تحت الوزن.

ولأن الحبة والذرة ليست بمال متقوم، فعلم من هذا أن المراد الحنطة التي هي مال متقوم، ولا تعلم مالتها إلا بالكيل، فصارت صفة الكيل ثابتة

بمقتضى النص، وكذلك الذرة من الذهب لا تعرف مالتها إلا بالوزن فصارت صفة الوزن ثابتة بمقتضى النص، فكأن النبي ﷺ قال: «بيعوا الذهب بالذهب الموزون، والحنطة المكيلة بالحنطة المكيلة».

ما يخرج من المماثلة

يخرج من المماثلة المذكورة المماثلة من حيث الوصف حيث لا يعتبر؛ لأنه لا يعد تفاوتاً عرفاً، فإن استوت الذاتان صورة ومعنى تساويا في المالية، والفضل من حيث الجودة ساقط الاعتبار في المكيلات.

ووجه عدم اعتبار الوصف

ما روي أن النبي ﷺ قال: «جيدها ورديتها سواء»^(٢).

ولأن الناس يعدون ذلك من باب اليسير.

ولأن في اعتباره سد باب البياعات في الربويات^(٣).

ويترتب على اعتبار المماثلة من حيث الكيل أو الوزن في المكيل والموزون، وإن

(١) بدائع الصنائع ص ٢٧٤ / ٥.

(٢) الحديث أخرجه الزيلعي في نصب الراية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وقال فيه: إنه غريب ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، انظر: نصب الراية لأحاديث الهداية للعلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ ص ٣٧ / ٤، ط سلسلة مطبوعات المجلس العلمي بدا بهيل سورت الهند، ومطبعة دار المؤمن بشيرا شارع الأزهر رقم ١.

(٣) فتح القدير، والعناية على الهداية ص ٨ / ٧ وما بعدها.

بالآتي:

١- أن النبي ﷺ لو أراد الكيل أو الوزن بمجرده لاكتفى بالنص على واحد منها إذ الكيل متساو في جميعها^(١).

الجواب: إن هذا يرجع عليكم في القوت لأن الأربعة مقتاة كما تقولون، ولو أراد المقتات لاكتفى بذكر أحدهما، وكذلك يرجع عليكم في الطعم؛ لأن الأصناف الأربعة كلها مأكولة أو مطعومة ولو أراد الطعم أو الأكل لاكتفى بذكر أحدها^(٢).

اعتراض: إن التفاضل يحرم عندنا في قليل المنصوص وكثيره وعندكم لا يحرم إلا فيما يتأتى كيله، فيجوز عندكم الكف من الخنطة بالكفين والعموم بمنعه^(٣).

الجواب: أن النبي ﷺ قال: «الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل» فقد أوجب المماثلة لجواز العقد ثم حرم الفضل بعد تلك المماثلة بقوله ﷺ: «والفضل ربا»، وفي الحديث الآخر قال: «لا تبيعوا البر بالبر إلا سواء بسواء»، وبالإجماع المراد بالمساواة المساواة في الكيل، فعرفنا أن

الوصف ساقط الاعتبار أن بيع ما لا يدخل تحت الكيل أو الوزن متفاضلاً جائز، وذلك كبيع تفاحة بتفاحتين، وحفنة من القمح بحفنتين، وذلك لعدم وجود المعيار المعرف للمساواة، فلم يتحقق الفضل، ولهذا كان مضموناً عند الإلتلاف بالقيمة لا بالمثل^(٤).

ومعنى هذا أن المحل الذي لا يقبل المماثلة لا يكون مال الربا أصلاً، والخنفة، والتفاحة لا تقبل المماثلة بالاتفاق فلم يكن مال الربا، والدليل على هذا أن النبي ﷺ ما نص على حكم الربا إلا مقروناً بالمخلص، وكل علة توجب الحكم في محل لا يقبل المخلص أصلاً فهي علة باطلة^(٥). وكذلك بيع الجيد بالرديء لا يجوز إلا متساوياً لما سبق من دليل، هذه هي علة ربا الفضل عند الحنفية وإليك ما ورد عليها من مناقشات.

مناقشة علة الحنفية

وقد ناقش فقهاء المالكية والشافعية ما ذهب إليه الحنفية من اعتبار العلة هي الكيل مع الجنس أو الوزن مع الجنس

(١) المرجع السابق.

(٢) المبسوط للسرعي ص ١١٧ / ١٢.

(٣) المعونة للقاضي عبد الوهاب ص ٢ / ٦.

(٤) هذا المعنى في الحارثي بتصرف ص ٨٧ / ٥.

(٥) المعونة ص ٢ / ٧، الحارثي ص ٨٨ / ٥.

الجواب: أن السوزن في الذهب والفضة وغيرهما من الموزونات مختلف، صورة، ومعنى، وحكمًا .
وجه الاختلاف في الصورة: أن الوزن في الذهب والفضة يكون بالمشاقيل^(٥) والصنجات^(٦) .

أما في الحديد والزعفران^(٧) وغيرهما فهو بالأمناء^(٨) والقبان .
وجه الاختلاف المعنوي: أن النقود لا تتعين بالتعيين، والزعفران وغيره يتعين .

وجه الاختلاف الحكمي:
أنه لو اشترى الدراهم أو الدنانير فوزنها البائع بغية المشتري، وسلمها فقبضها جاز له أن يتصرف فيها قبل وزنها .

وفي الحديد والزعفران ونحوهما يشترط إعادة الوزن بينهما .
فإذا اختلفا في الوزن (أي وحدة الوزن) صورة ومعنى وحكمًا لم يجمعهما الوزن من كل وجه فتنزل

المراد اشتراط المائلة، وإذا ثبت أن الحكم وجوب المائلة ولا يتصور ثبوت الحكم بدون محله عرفنا أن المحل الذي لا يقبل المائلة لا يكون مال الربا أصلاً والخفنة والتفاحة لا تقبل المائلة بالاتفاق، فلم يكن مال الربا^(١) .

اعتراض : إن علتكم فاسدة لأنها ترفع الأصل الذي انتزعت منه وهو عموم الخير في معنى التفاضل، والعلة إذا عادت لمخالفة أصلها وجب فسادها .

ولأن الشيء الواحد إذا كان علماً على حكم لم يجر أن يكون علماً على ضده، والكيل علم على التحليل فلا يكون علة للتحريم^(٢) .

الجواب: أن علة الخطر هي زيادة الكيل لا ذات الكيل، إذاً فلا تناقض^(٣) .

اعتراض: إنكم تقولون: إن العلة في الذهب والفضة الوزن، وهذا لا يصح لأنه لو صح لم يجر إسلام الذهب والفضة في غيرهما من الموزونات وهو جائز بالإجماع^(٤) .

(١) أيسوط للرخسي ص ١١٧ / ١٢ .

(٢) المعونة للقاضي عبد الرهاب ص ٦ / ٢ .

(٣) الحاوي للماوردي يتصرف ص ٨٨ / ٥ .

(٤) المغني لابن قدامة ص ٥٦ / ٦، المجموع للنووي ص ٤٨٩ / ٩، الحاوي للماوردي ص ٩١ / ٥ .

(٥) المشقال، هو واحد مثاقيل الذهب، مختار الصحاح ص ٣٦ .

(٦) الصنجات : واحدة صنجة الميزان ما يوزن به، مختار الصحاح ص ١٥٥ .

(٧) الزعفران: هو نوع من الطيب، ويصبغ به ، لسان العرب ص ٤٥ / ٦ مادة زعفر .

(٨) الأمناء: المن رطلان والجمع أمنان، ولنا عيار قديم والجمع أمناء، مختار الصحاح ص ٢٦٥ .

الشبهة فيه إلى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة^(١).

وخلاصة ذلك ما قاله ابن الهمام في فتح القدير: (إن المتناظرين لم يتواردا على محل واحد، فإن الشافعي وكذا مالك عينوا العلة بمعنى الباعث على شرع الحكم، وهؤلاء عينوا العلة بمعنى المعروف للحكم، فإن الكيل يعرف المماثلة فيعرف الجواز، وعدمها فيعرف الحرمة، فالوجه أن يتحد المحل وذلك يجعلها الطعم والاقنيات إلى آخر ما ذكره عندهم، وعندنا هي قصد صيانة أموال وحفظها عليهم، هذا ما ذكره ابن الهمام^(٢)).

الفرع الثاني

علة ربا الفضل عند المالكية

علة ربا الفضل عند المالكية في الأصناف الأربعة تختلف عنها في الذهب والفضة.

أولاً: العلة في الأصناف الأربعة:

تعددت الأقوال في مذهب المالكية

في علة ربا الفضل في الأصناف الأربعة، واكتفى بذكر قولين:

الأول: أن العلة هي الاقتيات والادخار مع اتحاد الجنس، وهذا القول هو المشهور والمعول عليه عندهم.

والثاني: أن العلة هي الاقتيات والادخار وكونه متخذاً للعيش غالباً مع اتحاد الجنس.

وهذا القول للقاضيين أبي الحسين القصار وعبد الوهاب.

المراد بالاقنيات والادخار

المراد بالاقنيات أن يكون الطعام مقتاتاً أي تقوم به البينة.

والمراد بالادخار أن لا يفسد بتأخيرهِ إلا أن يخرج التأخير عن المعتاد.

ومن شرط الادخار أن يكون في الأكثر، وقيل: يجري الربا فيه وإن كان نادر الادخار^(٣).

وظاهر المذهب على أنه لا حد له بل هو في كل شيء بحسبه^(٤).

وعلى هذا فيجري الربا في المنصوص

(١) فتح القدير والعناية على الهداية ص ١٣ / ٧.

(٢) المرجع السابق ص ٨ / ٧.

(٣) بداية الجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ص ١٥٧ / ٢، مواهب الجليل للحطاب ص ٣٤٥ / ٤ وما بعدها، ط دار الفكر.

(٤) حاشية الدسوقي والشرح الكبير لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، والشيخ الدردير، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ٧٤ / ٤.

عليه كالبر والشعير وغيره كالأرز والذرة والدخن^(١) والقطنية^(٢)، واللحوم والألبان، والخلول^(٣)، وسائر الفواكه المدخرة للقوت والزبيب، والزيتون والعسل والسكر، وسائر ما في معناها.

ولا ربا في تفاح ولا بطيخ ولا خيار ولا قثاء ولا ما لا يدخر^(٤).

دليل المالكية على ما ذهبوا إليه:

استدل المالكية لما ذهبوا إليه من أن العلة هي الاقتيات والادخار مع اتحاد الجنس بالسنة والمعقول.

أما السنة فهي ما روى عبادة بن الصامت أنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى»^(٥).

وجه الدلالة من الحديث:

أن النبي ﷺ ذكر أصنافاً فعلم أنه

قصد بكل واحد التنبيه على ما في معناه وهي كلها يجمعها الاقتيات والادخار.

أما البر والشعير فنبه بهما على أصناف الحبوب المدخرة، وأما التمر فنبه به على جميع الخلوات المدخرة كالسكر والعسل والزبيب، وأما الملح فنبه به على جميع التوابل المدخرة لإصلاح الطعام.

وأما المعقول: فوجهه أنه لما كان الوصف الجامع معقول المعنى في الربا وهو أن لا يغبن بعض الناس بعضاً وأن تحفظ أموالهم، فمن الواجب أن يكون ذلك في أصول المعاش وهي الأقوات.

ثانياً: العلة في الذهب والفضة:

أما علة منع التفاضل في الذهب والفضة فهي الصنف الواحد مع كونهما أصول الأثمان وقيم المتلفات، وهذه العلة تعرف عند المالكية بالقاصرة؛ لأنها ليست موجودة عندهم في غير الذهب والفضة^(٦).

ودليل هذا: دو ما روى عبادة بن

الصامت من الحديث المتقدم.

(١) الدخن: نبات عشبي من النجيليات، حبه صغير أملس كحب السمسم، المعجم الوجيز ص ٢٢٣، ط مجمع اللغة العربية.
(٢) هي كل ما له غلاف من الحبوب كالعسل واللوييا والحمص والزرع والبقول والحبان واليسيلة. حاشية الدسوقي والشرح الكبير ص ٧٥ / ٤، المغرب ص ٣٨٨.
(٣) نوع من أنواع الزيوت.
(٤) المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي أبي محمد عبد الوهاب على بن نصر المالكي المتوفي سنة ٤٢٢ هـ. تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي نشر محمد علي يعضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ٧ / ٢.
(٥) الحديث سبق تخريجه.
(٦) بداية الجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ص ١٥٩ / ٢، مواهب الجليل للحطاب ص ٣٤٧ / ٤، المعونة ص ٢ / ٦.

ووجه الدلالة منه:

أنه ﷺ لما نص على الذهب والفضة ولم ينص على ما سواهما دل على أنهما مختصان بذلك؛ لأنه ليس مشارك لهما في وضعهما الأخص^(١).

هذه هي علة ربا الفضل عند المالكية وإليك ما ورد عليها.

اعتراض: إنكم تقولون: إن العلة هي الاقتيات والادخار لأنها تشابه الأصل بأوصاف، وما كان أكثر شبهاً بالأصل كان أولى، ونقول: إن هذا منتقض بعدم هذه الأوصاف في الأصل؛ لأن الملح ليس بقوت، وقد جاء النص بثبوت الربا فيه فبطل اعتبار القوت.

الجواب: أن العلة هي القوت أو ما يصلح به القوت فلا نقض.

اعتراض: سلمنا بهذا، ولكن إن أردتم اجتماع ذلك في الأربعة لم يصح؛ لأن الملح ليس بقوت وليس التمر مما يصلح به القوت^(٢).

الجواب: سلمنا بعدم اجتماع القوت في الأربعة، وكذلك ما يصلح به القوت، ولكننا نقول بأن القوت في الثلاثة علة، وما يصلح القوت في الملح

علة.

اعتراض: سلمنا بما تقولون، ولكن يترتب على هذا التفرقة بين الأصل وعلته بعلتين مختلفتين، وقد اتفقت على أنه معلل بعلة واحدة، ولو جاز تعليل الأصل بعلتين لجاز إسلاف الملح في الثلاثة لاختلافهما في العلة كما يجوز إسلاف الذهب والفضة في الأربعة لاختلاف العلة، وقد جاءت السنة وانهت الإجماع على خلاف هذا^(٣).

ولم أعثر على جواب في كتب المالكية عن هذا الاعتراض.

الفرع الثالث

علة ربا الفضل عند الشافعية

علة الربا عند الشافعية في الذهب والفضة تختلف عنها في الأصناف الأربعة، وفي الأصناف الأربعة في الحديد تختلف عنها في القديم.

أولاً: علة ربا الفضل في الذهب والفضة:

يرى الشافعية أن العلة في الذهب والفضة هي الصنف الواحد مع كونهما أصول الأثمان وقيم المتلفات غالباً وهي تعرف عندهم بالقاصرة، فهي قاصرة

(١) اللعونة للقاضي عبد الوهاب ص ٦ / ٢.

(٢) الحاوي للماوردي ص ٨٥ / ٥.

(٣) المرجع السابق.

عليهما لا تتعداهما ، إذ لا توجد في غيرهما من الموزونات لعدم المشاركة^(١) .

وعلى هذا فيجري ربا الفضل في الجنس الواحد من الذهب والفضة، ولا يجري فيما سواهما من الحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك، وعلى ذلك فلا يجوز بيع الذهب بالذهب متفاضلاً، وكذلك الفضة بالفضة.

دليل ذلك :

استدل الشافعية على مذهبهم بالسنة ودلالة الإجماع.

أما السنة: فهي حديث عبادة وأبو سعيد اللذين تقدم ذكرهما .

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ علق الحكم عليهما، والأصول مقررة على أن الحكم إذا علق على الذهب والفضة اختص بهما ولم يقس عليهما غيرهما، قياساً على الزكاة لما تعلقت بهما لم يتعد حكمها إلى غيرهما من صفر أو نحاس أو أي شيء من الموزونات.

ولما حرم الشرب في أواني الفضة

والذهب اختص النهي بهما دون سائر الأواني من غيرهما، كذلك وجب أن يكون الربا المعلق عليهما مختصاً بهما، وأن العلة فيهما غير متعدية إلى غيرهما.

وأما دلالة الإجماع: فمؤداها أن الإجماع منعقد على جواز إسلام الذهب والفضة في غيرهما من الموزونات كالحديد والنحاس وغيرهما، فلو كان الوزن علة لم يجوز كما لا يجوز إسلام الخطة في الشعير والدراهم في الدنانير^(٢).

ثانياً: علة ربا الفضل في الأصناف الأربعة:

١- في المذهب الجديد:

يرى الشافعية في الحديد أن العلة في الأصناف الأربعة كونها مطعوم جنس. وعلى هذا فيجري الربا في كل مطعوم بيع بجنسه سواء كان مما يكال أو يوزن أم لا، وذلك كالبطيخ والرمان والبقول^(٣) والسفرجل^(٤) وغير ذلك من المطعومات^(٥) .

(١) الحاوي الكبير للماوردي ص ٨٦ / ٥ ، مغني المحتاج ص ٢٢ / ٢ .

(٢) المجموع ص ٤٩١ / ٩ ، الحاوي الكبير ص ٩١ - ٩٢ / ٥ .

(٣) البقول: هو نبات يؤكل كالكرات أو الكرفس والسداب ونحوها، وقيل: هو نبات عشي حولي تؤكل قرونها مطبوخة وكذلك بنوره مثل الفول واللوبياء، المغرب ص ١٤٧ ، المعجم الوجيز ص ٥٨ .

(٤) السفرجل: نوع فاكهة ، مختار الصحاح مادة فر، ص ١٢٧ .

(٥) المجموع ص ٤٩٦ / ٩ ، الحاوي للماوردي ص ٨٣ / ٥ .

المراد بالطعام:

المراد بالطعام ما يعد للطعم غالباً تقوتاً وتادماً أو تفكهها أو تدائياً أو غيرها فيحرم الربا في الحبوب والأدام والحلاوات والفواكه والبقول والتوابل والأدوية وكل ما يؤكل غالباً، وكذلك يحرم الربا فيما يؤكل نادراً كالبلوط^(١) والطرثوث^(٢)، كذلك يستوى في هذا ما يؤكل وحده أو مع غيره^(٣).

دليل هذا حديث عبادة المتقدم:

فإنه نص فيه على البر والشعير، والمقصود منهما التقوت، فألحق بهما ما في معناهما كالأرز والذرة، ونص على التمر، والمقصود منه التفكه والتأدم، فألحق به ما في معناه كالتين والزبيب، ونص على الملح والمقصود منه الإصلاح فألحق به ما في معناه كالمصطكي^(٤) والسقمونيا^(٥) والطين الأرميني^(٦) والزنجبيل، ولا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن، فإن الأغذية لحفظ الصحة والأدوية لرد الصحة^(٧).

دليل علة ربا الفضل عند الشافعية:

استدل الشافعية على أن الطعم علة ربا الفضل في الأصناف الأربعة بالسنة والمعقول.

أما السنة: فما روى بشير بن سعد عن معمر بن عبد الله أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل»^(٨).

وجه الدلالة:

أن الطعام اسم لكل مطعم من بر وغيره في اللغة والشرع.

أما اللغة فكقولهم طعمت الشيء أطعمه، وأطعمت فلاناً كذا إذا كان الشيء مطعوماً وإن لم يكن برّاً.

وأما الشرع فلقلوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (آل عمران: ٩٣).

والمراد كل مطعوم فأطلق عليه اسم الطعام، وما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «عشنا دهرًا وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء»^(٩).

(١) البلوط: ثمرة شجر يؤكل ويدبغ بقشرة، المغرب ص ٤٩.

(٢) الطرثوث: نبت يؤكل، ويتخذ للأدوية، وقيل لا يأكلها إلا الجامع لمرارتها، لسان العرب مادة طرب.

(٣) المجموع للنووي ص ٤٩٦، ٤٩٧ / ٩، الحاوي الكبير ص ١٠٤ / ٥.

(٤) المصطكي، شجر من فصيلة البطميات ويستخرج منه العلك المعروف، المعجم الوجيز ص ٥٨٤.

(٥) السقمونيا: نبات يستخرج منه دواء مسهل للطن، ومزيل لدوده، المعجم الوجيز ص ٣١٤.

(٦) الطين الأرميني: بالفتح منسوب إلى أرمن جبل من الناس سمى به بلدهم، المغرب ص ١٩٩.

(٧) معنى المحتاج للخطيب الشريفي ص ٢٢ / ٥.

(٨) الحديث أخرجه الإمام مسلم في الزهد ٢٩٧٢ وقد سبق تخريجه.

(٩) الحديث سبق تخريجه.

وإذا كان اسم الطعام يتناول ما ذكر فكان عموم هذا الخبر إشارة إلى أن علة الربا الطعم .

ولأن الحكم إذا علق باسم مشتق من معنى كان ذلك المعنى علة لذلك الحكم، كحد الزاني؛ لأن اسمه مشتق من الزنا، وقطع يد السارق؛ لأن اسمه مشتق من السرقة، والطعام مشتق من الطعم.

وأما المعقول فوجهه:

أن علة الشيء في ثبوت حكمه ما كان مقصوداً من أوصافه، ومقصود البر هو الأكل، فافتضى أن يكون علة الحكم^(١).

هذه هي علة ربا الفضل عند الشافعية وإليك ما ورد عليها من مناقشات.

اعتراض: إنكم تقولون أن الأكل أو الطعم علة، ولو كان الشارع يريد مجرد الأكل أو الطعم لاكتفى بالنص على واحد منها إذ الأكل متساو في جميعها^(٢).

الجواب: لا نسلم بأن الأكل في الأربعة لا يختلف؛ لأن البر يؤكل في

حال الاختيار، والشعير يؤكل في حال الاضطراب، والتمر يؤكل حلوًا، والملح يؤكل استطابة، فلم يكن ذكر أحدها كافيًا لتفرد به إحدى الصفات^(٣).

اعتراض: إنكم تقولون أن الأصل في الطعام الحرمة؛ لأن النبي ﷺ «نهى عن بيع الطعام بالطعام»، ونص على شرطين التقابض والمائلة بقوله: «يبدأ بيد مثلاً بمثل» وكل من الشرطين يشعر بالعزة والخطر كالشهادة في النكاح، فوجب أن يعلل بعلّة تناسب العزة والخطر وهي الطعم لبقاء الإنسان به، والتمنية في الأثمان لبقاء الأموال التي هي مناط المصالح فكان الأصل هو الحرمة وهو لا يصلح، لأمرين:

الأول: أن النص أوجب التماثل شرطاً للبيع، وإيجاب المائلة هو المقصود بسوق الحديث إذ لا بد فيه من إضمار لفظ بيعوا، أي بيعوا هذه الأشياء مثلاً بمثل، وبهذا تبين أن الإباحة في بيع الأموال الربوية بعضها ببعض هي الأصل.

والثاني: أن قوله ﷺ: «لا تبيعوا الطعام» الحديث. إنما يصرف النهي إلى

(١) الحارثي الكبير ص ٨٢ - ٨٦، ٨٧ / ٥، معنى المحتاج ٢٢، ٢٣ / ٢، المجموع للنووي ص ٤٩٠، ٤٩٦ / ٩.

(٢) المعونة للقاضي عبد الوهاب ص ٢ / ٥.

(٣) الحارثي للماوردي ص ٨٧ / ٥.

ما بعد إلا، وذلك نحو ما جاء زيد إلا راكباً، وحاصلة الأمر بالتسوية عند بيعها.

والثالث: أنه لما كان الطعم مما تشتد الحاجة إليه اشتداداً تاماً كان السبيل في مثله الإطلاق بأبلغ الوجوه دون التضييق؛ لأن السنة الإلهية جرت في حق جنس الإنسان أن ما كانت الحاجة إليه أكثر كان إطلاق الشرع فيه أوسع كالماء والكلاء للدواب.

الجواب: أنه قد دل الترتيب على المشتق عليه.

اعتراض: وهو من وجهين:

الوجه الأول: سلمنا بما قلتم، ولكن إنما يكون هذا إذا كان صالحاً مناسباً للحكم.

والوجه الثاني: أننا نمنع أن يكون الطعام مشتقاً؛ لأن الطعام هو اسم لبعض الأعيان الخاصة وهي البر والشعير، ولا يعرف المخاطبون بهذا الخطاب غيره، بل التمر وهو غالب مأكلهم لا يسمونه طعاماً ولا يفهمون منه لفظ الطعام.

الرابع: أن إلحاق الأموال بالبضع لا

يصح؛ لأن البضع مصون شرعاً وعرفاً وعادة عن الابتذال والإباحة، فكان الاشتراط من تحقيق غرض الصيانة بخلاف باقي الأموال فإن أصلها الإباحة ويوجد كثير منها مباحاً حتى الذهب والفضة^(١).

٢- علة ربا الفضل في المذهب القديم للشافعي:

يرى الشافعية في هذا القول أن العلة في الأصناف الأربعة هي مطعموم جنس مكيل أو موزون.

وعلى هذا القول فلا يجري الربا إلا في مطعموم يكال أو يوزن، ومن ثم فلا ربا في السفرجل والرمال والبيض والجوز والبقول والخضروات، وغيرها مما لا يكال ولا يوزن فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً مع اتحاد الجنس^(٢).

دليل هذا القول:

ما روي أن النبي ﷺ قال: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل»^(٣).

وجه الدلالة:

أن المماثلة لا تكون إلا بالكيل أو الوزن فدل على أنه لا يحرم إلا في مطعموم يكال أو يوزن^(٤).

(١) فتح القدير والعناية على الهداية ص ٨، ٩ / ٧.

(٢) الخاوي للماوردي ص ٨٣ / ٥، المجموع للنووي ص ٤٩٤، ٤٩٥ / ٩.

(٣) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن معمر بن عبد الله تحت رقم ٩٣ - ١٠٩٢ ص ٢٣، صحيح مسلم بشرح النووي باب بيع الطعام مثلاً بمثل.

(٤) المجموع للنووي ص ٤٩٥ / ٩.

الفرع الرابع

علة ربا الفضل عند الحنابلة

للحنابلة في علة ربا الفضل ثلاث

روايات :

الأولى: والعلة فيها قريبة من العلة في

مذهب الحنفية، وهي الوزن مع الجنس

في الذهب والفضة، والكيل مع الجنس

في الأصناف الأربعة .

وأقول قريبة؛ لأن الجنس عند الحنفية

علة، كما سبق، وعند الحنابلة شرط^(١).

والثانية: والعلة فيها قريبة من العلة

في مذهب الشافعية في الجديد وهي

التمنية في الأثمان، والطعم في المطعومات

مع اتحاد الجنس .

كذلك أقول قريبة من مذهب

الشافعية، لأن التمنية عند الشافعية

جعلوها مقصورة كما سبق.

أما الحنابلة فجعلوها التمنية بإطلاق.

والثالثة: العلة فيها فيما عدا الذهب

والفضة كونه مطعوم جنس مما يكال أو

يوزن^(٢) وهذه العلة قريبة من العلة عند

الشافعية في القديم .

أما العلة في الذهب والفضة فهي

التمنية، والتمنية ليست قاصرة على

الذهب والفضة في هذه الرواية .

وحاصل هذه الروايات أن العلة فيها

كالعلة في مذهب الحنفية ، والشافعية في

الجديد والقديم .

هذا ولما كانت الأدلة هي نفس

الأدلة فلا داعي لتكرارها مرة أخرى .

وعلى كل حال فالرواية المشهورة في

هذا المذهب هي الرواية التي توافق

مذهب الحنفية .

هذه هي أقوال الفقهاء وأدلتهم في

علة ربا الفضل، وإليك أقوالهم في علة

ربا النساء.

المطلب الثاني

علة ربا النساء^(٣)

قبل أن أبين علة ربا النساء عند

الفقهاء أود أن أبين أن الفقهاء قد اتفقوا

على أن النساء لا يجوز في أكل ما لا

يجوز فيه ربا الفضل من الصنف الواحد،

كما أنهم متفقون على أن النساء لا

يجوز في الصنفين اللذين يجتمعان في علة

واحدة، وإن كان يجوز الفضل، كما

أنهم متفقون على أن التفاضل والنساء

يجوزان في مختلفي الجنس ومختلفي العلة،

وإليك أقوال الفقهاء في علة النساء،

(١) شرح منتهى الإرادات ص ١٩٣ / ٢ .

(٢) المغنى لابن قدامة ص ٥٦ / ٦ .

(٣) المراد بالنساء هو التأخير في قبض أحد البديلين، وأما التأخير في قبض البديلين فهو بيع دين بدين وهو لا يجوز.

وأتناوله في أربعة فروع :

الفرع الأول: علة النساء عند الحنفية.

الفرع الثاني: علة النساء عند المالكية.

الفرع الثالث: علة النساء عند الشافعية.

الفرع الرابع: علة النساء عند الحنابلة.

الفرع الأول

علة النساء عند الحنفية

يرى الحنفية أن علة النساء هي أحد وصفى علة ربا الفضل إما الكيل أو الوزن المتفق وإما الجنس^(١) ، وذلك كبيع الخنطة بالشعير إلى أجل، وكبيع البيض بالبيض عشرة بعشرة إلى أجل، ففي المثال الأول اختلف الجنس ووجد الكيل فيحرم النساء لاجتماع البدلين في علة الكيل، وفي المثال الثاني لم يوجد الكيل ولا الوزن ووجد الجنس وهو أن كلا البدلين من جنس البيض فيحرم النساء أيضاً، وإن كان يحمل التفاضل في المثالين فعلة النساء هي أحد وصفى علة

الفضل.

وعلى هذا فيحرم النساء في ما يكال أو يوزن أو غيره إذا جمع بين البدلين الكيل أو الوزن أو الجنس، فلا يجوز إسلام الجوز في الجوز والبيض في البيض لوجود الجنس رغم أنها ليست مكيلة ولا موزونة، كذلك لا يجوز إسلام القمح في الشعير؛ لأن الكيل يجمعهما وهو أحد أوصاف العلة، كذلك لا يجوز إسلام الذهب في الفضة؛ لأن الوصف يجمعهما وهو أحد أوصاف العلة.

استدل الحنفية على أن علة النساء هي إما الكيل وإما الوزن وإما الجنس بالسنة والمعقول .

أما السنة: فما روى من حديث عبادة المتقدم أن النبي ﷺ قال في آخر الحديث: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يداً بيد»^(٢) .

وجه الدلالة من الحديث:

أن النبي ﷺ ألزم التقابض عند اختلاف الجنس، وهو تحريم النساء. وما روى أن النبي ﷺ قال: «ولا

(١) فتح القدير والعناية على الهداية ص ١١ / ٧ .

(٢) الحديث سبق تخريجہ .

بأس بيع البر بالشعير والشعير أكثرهما
يداً بيد، وأما النسيئة فلا»^(١).

وما روى أن النبي ﷺ «نهى عن بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة»^(٢).
وجه الدلالة من الحديثين:

في هذين الحديثين نرى الدليل
واضحاً على أن أحد وصفَي علة ربا
الفضل علة لتحريم النساء.

وأما المعقول: فوجهه، أن نقد أحد
البدلين، وتأخير البدل الآخر يوجب
فضلاً في المالية حتى تعورف البيع بالحال
بأنقص منه بالمؤجل، وبوجود ذلك
الفضل تتحقق شبهة علة الربا فتثبت
شبهة الربا، وشبهة الربا مانعة كحقيقة
الربا بالإجماع على منع بيع الأموال
الربوية بمجازفة وإن ظن التساوي^(٣).

هذه هي علة النساء عند الحنفية
ودليلها، وإليك ما ورد عليها من

مناقشات.

اعتراض: أن الجنس بانفراده^(٤) لا
يحرم النساء لأنه لا دليل عليه، وقد دل
الدليل على نفيه^(٥). بما روي عن ابن
عمر رضي الله عنهما قال: إن النبي ﷺ
جهز جيشاً فأمرني أن اشتري البعير
ببعيرين إلى أجل»^(٦).

وما روى أن علياً رضي الله عنه
«باع جملًا له يقال له: العصيفر بعشرين
جملًا إلى أجل»^(٧).

وما روى عن ابن عمر رضي الله
عنهما «أنه باع بعيراً بأربعة أبعرة
مضمونة بالربذة»^{(٨)(٩)} وليس لهما من
الصحابة مخالف فكان إجماعاً^(١٠).

الجواب:

١- أن النبي ﷺ ألزم التقابض عند
اختلاف الجنس وهو تحريم النساء^(١١)
وذلك بقوله ﷺ في آخر الحديث: «فإذا

(١) الحديث أخرجه الإمام البيهقي في سننه في كتاب البيوع باب جواز التفاضل في الجنسين ص ٢٨٣ / ٥.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ ص ٢٥٧ تحت رقم ٨٠٢ موطأ مالك برواية محمد بن الحسن، باب بيع الحيوان بالحيوان نقدًا ونسيئة.

(٣) فتح القدير والعناية على الهداية ص ١١، ١٢ / ٧.

(٤) ليس في تخصيص الجنس بالذكر في عدم تحريم النساء زيادة فائدة، فإن القدر عند الشافعي كذلك حيث يجوز عنده لإسلام الموزونات في الموزونات كالخديد والرماس وغيرهما من الموزونات من غير الذهب والفضة. العناية مع الهداية مع فتح القدير ص ١١ / ٧.

(٥) الحاوي للماوردي ص ١٠٠ / ٥ وفتح القدير ص ١١ / ٧.

(٦) الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن عبد الله بن عمرو برقم ٣٣٥٧ ص ٢٥٠ / ٣ - سنن أبي داود، ط دار إحياء السنة النبوية.

(٧) الأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ ص ٢٥٧ تحت رقم ٨٠٠ موطأ مالك برواية محمد بن الحسن باب بيع الحيوان بالحيوان نقدًا ونسيئة.

(٨) الربذة: بفتحين، قرية بها قبر أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، المغرب ص ١٨٠.

(٩) الأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ «وزاد يومها إياه بالربذة» موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ص ٢٥٧ تحت رقم ٨٠١.

(١٠) الحاوي للماوردي ص ١٠٠ - ١٠١ / ٥.

(١١) فتح القدير على الهداية ص ١٢ / ٧.

الفرع الثاني

علة النساء عند المالكية

يرى المالكية أن علة ربا النساء في الذهب والفضة هي الثمنية اتحد الجنس أم تختلف .

وفي الأصناف الأربعة هي الطعام دون الادخار ودون اتفاق الصنف على غير وجه التداول وفي غير المطعومات الصنف الواحد المتفق المنافع مع التفاضل^(٦) .

وعلى هذا يجوز التفاضل عندهم في المطعومات التي ليست مدخرة وكانت صنفًا واحدًا، ولا يجوز فيها النساء، وذلك كالبيض والبطيخ والرمان، وغير ذلك، أما جواز التفاضل فلكونها ليس مدخرة، وقد تقدم أن الادخار شرط في تحريم التفاضل في الصنف الواحد، وأما منع النساء فيها فلكونها مطعومة، فالطعم بإطلاق علة لتحريم النساء في المطعومات^(٧) كذلك إذا اتفقت المنافع لا يجوز بيع اثنين بواحد من النوع الذي

اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئت بعد أن يكون يداً بيد»^(١) .

٢- أنه قام الدليل على أن وجود أحد جزئي علة الربا علة لتحريم النساء وهو ما روى أن النبي ﷺ قال: «ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد ، وأما النسيسة فلا»^(٢) .

٣- وما روى أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة»^(٣) .

اعتراض: سلمنا بالجواب الأول والثاني ولكن لا نسلم بالثالث لأن النهي يحمل على دخول الأجل في كلا العوضين وهو عندنا غير جائز^(٤) .

الجواب: سلمنا بالاحتمال ، ولكن يقدم حديث النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة على حديث البعير بالبعيرين لأنه محرم وذلك مبيح .

وأن ما روئتم محمول على ما قبل تحريم الربا جمعاً بين الأدلة^(٥) بقدر الإمكان .

(١) الحديث سبق تفريجه .

(٢) الحديث سبق تفريجه .

(٣) الحديث سبق تفريجه .

(٤) الحاوي للماوردي ص ١٠١ / ٥ .

(٥) فتح القدير والعتابة على الهداية ص ١٢ ، ١٣ / ٧ .

(٦) بداية المجتهد ص ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ / ٢ ، مواهب الجليل ص ٣٠ / ٤ ، الخرشى على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله

ابن علي الخرشى المالكي، ط دار الفكر ص ٥٦ / ٣ .

(٧) بداية المجتهد ص ١٥٨ / ٢ وما بعدها .

اتفقت فيه .

أدلة المالكية:

أولاً: دليل العلة في الذهب والفضة

دليل العلة في الذهب والفضة قد سبق في علة ربا الفضل فيكتفى به حيث لا فرق .

ثانياً: دليل العلة في الأصناف الأربعة:

ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء»^(١) وما روى أن النبي ﷺ قال: «إنما الربا في النسيئة»^(٢) وما روى أن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح ولا التمر بالتمر إلا سواء بسواء عيناً بعين يداً بيد»^(٣).

ولأن كل شيئين لا يجوز أن يسلم أحدهما في الآخر مع جواز السلم فيه

فلا يجوز بيعه به إلا يداً بيد أصله الذهب والفضة.

ولأنه بيع عين بعين يفسده دخول الأجل فكان التقابض شرطاً فيه^(٤).

ثالثاً: دليل العلة في غير المطعومات:
قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ والربا هو الزيادة.

وما روى أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة»^(٥).

ولأن هذا البيع من الذرائع الربوية، وهي أن يمنع الشيء الجائز إذا قويت التهمة في التطرق به والتذرع إلى الأمر المحظور .

وجه التذرع أن يكون قرضاً يجر نفعاً، كأن أحد الرجلين يقول للآخر: أقرضني فرساً أو ثوباً من صفة كذا وأرد عليك ثوبين مثله إلى شهر، فيقول: إن هذا قرضاً يجر نفعاً وذلك ممنوع، ولكن أبيعك ثوباً بثوبين، فيحصل من ذلك استعمال القرض في الباطن بلفظ البيع فمتى أجزأه خصل منه ذريعة إلى الممنوع لقوة التهمة فيه^(٦).

(١) الحديث سبق تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) المعونة للقاضي عبد الوهاب ١٣ / ٢ .

(٥) الحديث سبق تخريجه .

(٦) المعونة ص ٢٣ / ٢ .

الفرع الثالث

علة النساء عند الشافعية

تختلف علة النساء عند فقهاء الشافعية في الذهب والفضة عنها في الأصناف الأربعة:

أولاً: في الذهب والفضة:

علة النساء في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان غالباً دون اتفاق الجنس.

ثانياً: في الأصناف الأربعة:

علة النساء في الأصناف الأربعة عندهم هي الطعم دون اتفاق الجنس، سواء كان مما يكال أو يوزن أم لا، وفي غير الطعام يجوز البيع حالاً وموجلاً^(١). واستدلوا على قولهم بما جاء في آخر حديث عبادة المتقدم «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يداً بيد»^(٢).

ومن الواضح أن الفرق بين علة الفضل والنساء عند الشافعية هو اتحاد الجنس وعدمه، ففي حالة اتحاد الجنس في المطعوم يحرم التفاضل والنساء، وفي حالة اختلاف الجنس في المطعوم يحل التفاضل ويحرم النساء.

كذلك في الذهب والفضة إذا اتحد الجنس حرم التفاضل والنساء، وإذا اختلف الجنس حل التفاضل وحرم النساء.

فالجنس عندهم شرط وليس علة. وعلى ما تقدم يجوز عند الشافعية بيع ما سوى الذهب والفضة والمأكول والمشروب متفاضلاً ونسيئة لعدم وجود العلة، فيجوز بيع بعير بأبصرة، وشاة بشياه، وثوب بثياب.

ما ورد على علة النساء عند المالكية والشافعية:

ولما كان الطعم هو علة النساء عند المالكية والشافعية وقد سبق ذكره، فيكتفى بما ورد من مناقشات على علة الطعم التي قال بها الشافعية في ربا الفضل حيث لا فرق.

الفرع الرابع

علة النساء عند الحنابلة

للحنابلة في علة النساء خمس روايات:

الأولى: وهي الكيل أو الوزن فيما يكال أو يوزن، وهذه الرواية شبيهة بقول الحنفية.

(١) المجموع شرح المذهب ص ٩ / ٥٠٥.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٢٩.

الاستدلال للعلة عند الشافعية
فليراجع.

٤- دليل الرواية الرابعة هو ما روى
جابر أن النبي ﷺ قال: «الحيوان اثنان
بواحد لا يصلح نسيئاً ولا بأس به يداً
بيد»^(٣).

وما روى ابن عمر رضى الله عنهما
أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرايت
الرجل يبيع الفرس بالأفراس والنجبية^(٤)
بالإبل، فقال: «لا بأس إذا كان يداً
بيد»^(٥).

وهذا يدل على إباحة النساء مع
التمائل بمفهومه.

٥- دليل الرواية الخامسة لأنه بيع
عرض بعرض فحرم النساء بينهما
كالجنسين من أموال الربا.

وقال في المغنى: وهذه الرواية ضعيفة
جداً لأن فيها إثبات حكم يخالف الأصل
بغير نص ولا إجماع ولا قياس صحيح.

لأن في المحل المجمع عليه أو المنصوص
عليه أوصافاً لها أثر في تحريم الفضل فلا
يجوز حذفها عن درجة الاعتبار، وما

والثانية: الطعم في المطعومات،
وهذه العلة هي علة النساء عند الشافعية
في الأصناف الأربعة.

والثالثة: الجنس مطلقاً فيما لا يكال
ولا يوزن، والعلة في هذه الرواية تشبه
قول الحنفية في قولهم الجنس بانفراده
يحرم النساء.

والرابعة: الجنس مع التفاضل، فلا
يحرم النساء إذا اتحد الجنس ولم يكن
هناك تفاضل، في غير المكيل والموزون،
وهي تشبه قول للمالكية.

والخامسة: تحريم النساء في كل مال
بيع بجنسه أو بغير جنسه إذا لم يكن
مكيلاً أو موزوناً^(١).

دليل الحنابلة على ما ذهبوا إليه:

١- دليل الرواية الأولى:

ما روى أن النبي ﷺ قال: «فإذا
اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف
شئتم يداً بيد»^(٢). وقد تم الاستدلال
لهذه الرواية في مذهب الحنفية فيكتفى
به.

٢- دليل الرواية الثانية. قد سبق في

(١) المغنى لابن قدامة ص ٦٢ / ٦ وما بعدها.

(٢) الحديث تقدم تخريجه.

(٣) الحديث أخرجه الرمزي في صحيحه باب في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة عن أبي الزبير عن جابر، وقال فيه: حديث

حسن صحيح - عارضه الأحوذى بشرح صحيح الرمزي ص ٢٤٧ / ٥.

(٤) النجبية من الإبل القوي منها الخفيف السريع، لسان العرب مادة نجب.

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عمر رضى الله عنهما ص ١٠٩ / ٢ - مسند الإمام أحمد، ط دار الفكر.

هذا سبيله لا يجوز إثبات الحكم فيه^(١).

هذه هي الروايات التي وردت في كتب الحنابلة، وأدلتها، وذكر صاحب المغنى أن أشهر هذه الروايات الرواية الأولى التي تشبه قول الحنفية في العلة، فيمكن جعلها قول الحنابلة دون غيرها. وحاصل ما تقدم ذكره من أقوال الفقهاء في العلة ما يأتي:

أن العلة عند فقهاء الحنفية في الذهب والفضة هي الوزن مع الجنس، وعلة النساء فيهما هي إما الوزن وإما الجنس.

والعلة فيما سواهما هي الكيل أو الوزن مع الجنس، وعلة النساء إما الكيل وإما الوزن وإما الجنس.

كما أن العلة عند الشافعية في الذهب والفضة هي غلبة الثمنية مع اتحاد الجنس، وعلة النساء فيهما غلبة الثمنية دون اتحاد الجنس.

وفي الأصناف الأربعة العلة هي الطعم مع اتحاد الجنس، وعلة النساء فيها الطعم دون اتحاد الجنس.

كذلك فإن العلة عند المالكية في الذهب والفضة هي غلبة الثمنية مع اتحاد الجنس، وعلة النساء فيهما غلبة

الثمنية دون اتحاد الجنس.

وفي الأصناف الأربعة العلة هي الاقتيات والادخار مع اتحاد الجنس، وعلة النساء هي الطعم دون اتحاد الجنس، أو تقارب المنافع مع التفاضل. أيضاً فإن العلة عند الحنابلة كما سبق هي كما قال الحنفية في الرواية المشهورة مع ملاحظة أن الحنفية يعتبرون الجنس علة وهم يعتبرونه شرطاً.

وفي الرواية الثانية العلة فيها كالعلة عند الشافعية في الحديد، وفي رواية ثالثة كمذهب الشافعية في القديم.

ويلاحظ أن قول الحنابلة في الرواية الثانية والثالثة وإن كان كما قال الشافعية إلا أن هناك فارقاً بينهم وبين الشافعية في علة الذهب والفضة، وهذا الفارق مؤداه أن الشافعية يرون أن العلة في الذهب والفضة غالبية الثمنية، مع كونها قاصرة على الذهب والفضة لا تتعداهما.

أما الحنابلة فجعلوا العلة هي الثمنية فيهما ولم يجعلوها قاصرة.

والناظر في هذه الأقوال يخلص بالآتي:

أولاً: أنه على قول الحنفية يجرى الربا

(١) المغنى لابن قدامة ص ٦٢/٦ وما بعدها.

إليه المالكية، والشافعية، حيث يجعل نطاق التحريم أضيق.

علة المختارة:

أولاً: في الأصناف الأربعة:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلّتهم في علة الربا أجد نفسي مطمئن للعمل بما ذهب إليه الحنفية من أن العلة في الأصناف الأربعة هي الكيل مع الجنس في المكيل، والوزن مع الجنس في الموزون لتحريم ربا الفضل، وإما الكيل وإما الوزن، وإما الجنس لتحريم ربا النساء وذلك للأمر الآتي :

١- أن العمل بما ذهب إليه الحنفية يتفق مع معنى الربا، وما حرم من أجله، وهو الفضل الخالي عن العوض؛ لأن هذا المعنى يوجد في غير المطعومات كما يوجد فيها .

٢- كما أن العمل به فيه تحقيق الحكمة من تحريم الربا؛ لأن فيه حفظ أموال الناس، وصيانتها من الاعتداء عليها.

٣- كذلك أن العمل بما ذهب إليه الحنفية، يتفق مع معنى المعاوضة التي تنبئ عن التساوي والتقابل.

في كل مكيل أو موزون بجنسه مطعوماً كان أو غير مطعوم كالحبوب، والأشنان والنورة^(١)، والقطن، والصوف، والكتان، والورس^(٢)، والحناء، والعصفر، والحديد، والنحاس ونحو ذلك.

ولا يجري في مطعوم لا يكال ولا يوزن .

وعلى ما ذهب إليه الشافعية يقتصر تحريم الربا على الذهب والفضة والمطعومات فقط، ويخرج منه ما عدا ذلك من الحديد، والنحاس، والجص والرصاص، ونحو ذلك .

وعلى ما ذهب إليه المالكية يقتصر تحريم التفاضل على الذهب والفضة وما هو من المأكولات المقتاتة المدخرة عند اتحاد الجنس، ويقتصر تحريم النساء على ما هو من جنس المطعومات فقط، ويخرج ما عدا ذلك، مما كان من غير المأكولات .

ثانياً: إن نطاق التحريم على ما ذهب إليه الحنفية أوسع، حيث يشمل كل ما يكال أو يوزن، سواء كان مطعوماً أم غير مطعوم بخلاف ما ذهب

(١) النورة: بحر الكلس، المعجم الوجيز ص ٦٣٩.

(٢) الورس: نبت أصفر يكون باليمن، مختار الصحاح ص ١٨٣، وقيل: صبغ أصفر، وقيل: نبت طيب الرائحة، المغرب ص ٤٨١.

٤- أن ما ذهب إليه الحنفية، فيه العمل بالأحوط في المعاملات أكثر مما ذهب إليه غيرهم .

يؤيد ما سبق ما أورده الطحاوي في مشكل الآثار تعقيباً على ما رواه الإمام مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: «لا ربا إلا في ذهب أو فضة، أو فيما يكال أو يوزن، مما يؤكل أو يشرب»^(١) .

وذكر رواية أخرى عن عمار بن ياسر رضى الله عنه أنه قال: «العبد خير من العبدین، والأمة خير من الأمتين، والبعير خير من البعيرين، والثور خير من الثورين ، مما كان يداً بيد فلا بأس به، إنما الربا في النسي إلا فيما كيل أو وزن».

وذكر رواية أخرى عن عمار بلفظ «الثوب خير من الثوبين» مكان قوله : «الثور خير من الثورين»^(٢) .

ثم قال تعليقاً على الروايات الثلاث: «فلما كان أوكد الأشياء في دخول الربا عليها الذهب والفضة ليسا بمأكولين ولا مشروبين عقلنا بذلك أن العلة التي بها

دخول الربا هي الوزن فيما يوزن والكيل فيما يكال مأكولاً كان ذلك أو مشروباً أو غير مشروب أو غير مأكول»^(٣) .

ثانياً: بالنسبة للعلة في الذهب والفضة:

أيضاً بعد بيان آراء الفقهاء في علة الذهب والفضة، يمكن اختيار ما ذهب إليه الخنابلة في الرواية الثانية، والتي فيها أن العلة فيهما هي الثمنية، وذلك للآتي:

١- أن الثمنية علة متعددة، وغير مقصورة على نقد بذاته، فمعناها يشمل الذهب، والفضة، وغيرهما من النقود الورقية وغيرها .

٢- أن علة الثمنية علة مرنة، فهي صالحة لتعليل سائر النقود في سائر الأزمان.

٣- أن الأخذ بالثمنية كعلة، فيه العمل بالأحوط في أموال الربا حيث إن غير الثمنية من الأوصاف الأخرى التي قال بها بعض الفقهاء، لا تنطبق على النقود المضروبة من غير الذهب والفضة، ومن ثم لا يجري فيها التحريم عند

(١) مشكل الآثار للإمام أبي جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري الحنفي، ط مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند سنة ١٣٣٣هـ ، ص ٢ / ١٢٤ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

التفاضل والنساء، فكأن الأخذ بالثمنية كعلة، تغليبا لجانب التحريم على جانب الحل، في حالة اجتماع المحرم والحلل .

المطلب الثالث

سبب اختلاف الفقهاء في علة الربا

النص الذي رواه أبو سعيد الخدري، وعبادة بن الصامت رضي الله عنهما عن النبي ﷺ والذي ذكرنا فيه الأصناف الستة، جاء خالياً من التصريح بذكر العلة، رغم أن الفقهاء متفقون على أن هذا النص مغلل وعلمته غير مذكورة صراحة أو دلالة؛ لأن العلل في النصوص إما أن تذكر صراحة أو دلالة، وإما أن تذكر بطرق أخرى، وحتى يمكن معرفة هذه الطرق، أتعرض بإيجاز للكلام عن مسالك العلة عند علماء الأصول.

مسالك العلة

يرى العلماء أنه إذا أراد الفقيه استنباط علة الحكم من النص عليه أن يتبع بعض الطرق أو بعض الخطوات، وهذه الطرق تسمى في علم أصول الفقه بمسالك العلة .

فمسالك العلة هي الطرق التي تعرف بها العلة أو الأدلة الدالة على أن

المشرع قد اعتبر وصفاً من الأوصاف علامة دالة على الحكم، ولما كانت تلك المسالك - التي اعتبرها علماء الأصول للتعرف على اعتبار الشارع لوصف من الأوصاف علة للحكم - كثيرة ومتعددة، فسوف أقصر الكلام على ما يخص هذا البحث، وذلك على هذا النحو:

المسلك الأول: النص على العلة، وهو يكون في حالة ورود لفظ صريح في النص محل الحكم يدل على اعتبار أحد الأوصاف في ذلك النص علة الحكم، أو يكون النص قد دل بطريق الإشارة أو التنبيه بواسطة قرينة تدل على العلية، وتوضيح ذلك على النحو التالي:
أولاً: الألفاظ التي تدل على اعتبار العلة في النص نوعان:

الأول: وهو ما يكون بلفظ وضع في اللغة لإفادة العلية لا غير، مثل: لعله كذا، أو لسبب كذا، أو من أجل كذا، أو لأجل كذا، وكذا وإذن^(١) .

وذلك كقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافة»^(٢) ..^(٣) .

(١) شرح مختصر ابن الحاجب ص ٢٧١ ما بعدها .

(٢) الدافة قوم من الأعراب قدموا المدينة عند الأضحية فنهاهم صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحي ليفرقوها ويتصدقون بها فينتفع أولئك القادمون بها . لسان العرب مادة دفف، ص ٣٧٢ / ٤ .

(٣) الحديث أخرجه الإمام مسلم عن عائشة رضي الله عنها. انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٦٤٦ ، كتاب الأضاحي، باب النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، ونسخه .

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَجْلٍ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (المائدة: ٣٢).

وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: ٧).

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ۖ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَآتِ﴾ (الإسراء: ٧٤، ٧٥).

فإذا ذكر في النص أحد هذه الألفاظ كان التعليل حينئذ تعليلًا بالنص، وسميت العلة علة مقطوع بها.

والثاني: ما ورد فيه حرف من حروف التعليل قد يقصد به غيره، كاللام وأن المخففة المفتوحة.

وذلك كقوله ﷺ في شأن الهرة: «إنها من الطوافين»^(١) وهي مقدرة باللام.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦).

فهذه الحروف صريحة في التعليل وعند ورودها يجب اعتقاد التعليل إلا أن يدل الدليل على أنها لم يقصد بها

التعليل، فيكون مجازاً فيما قصد بها^(٢). وعند ذكر أحد هذه الحروف في النص كان التعليل تعليلًا بالنص وسميت العلة بالعلة المظنونة.

ثانيًا: الإيماء والتنبيه:

وهو الذي يدل فيه النص على الوصف بطريق الإشارة والتنبيه بواسطة قرينة تدل على هذه العلية، ويسمى المسلك في هذه الحالة بالإيماء والتنبيه، أي أن النص وإن لم يصرح فيه بالعلة إلا أنه يومئ إليها، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨).

فإذا لم يتضمن النص لفظًا من الألفاظ السابقة التي تدل على العلية، وكذا لم يتضمن قرينة تدل بطريق الإشارة على تلك العلة، سلك الفقيه مسلكًا آخر وهو مسلك السير والتقسيم وإليك بيانه.

المسلك الثاني: السير والتقسيم:

السير هو الاختبار، والتقسيم هو حصر الأوصاف التي يظن المجتهد أنها صالحة لتعليل الحكم، والتزدد بينها، مثل

(١) الحديث أخرجه الإمام الترمذي عن عائشة رضى الله عنها، وقال: حديث حسن صحيح، سنن الترمذي أبواب الطهارة، باب ما جاء في سور الهرة، حديث رقم ٥٧.

(٢) شرح مختصر ابن الحاجب ص ٢٧٢، ٢٧٣.

قال في حديث أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «وكذلك كل ما يكال أو يوزن»^(٢).

كذلك فإن النص لم ترد فيه قرينة تشير إلى العلة، ومن ثم لم يكن أمام الفقهاء سوى أن يسلكوا في استنباط العلة غير هذا المسلك للتعرف عليها، ومن ثم فمن رأى أن الوصف المؤثر في تحريم الربا في الأصناف الستة المذكورة هو الكيل أو الوزن أو الجنس، قال بأن العلة هي القدر والجنس، ومن رأى أن

أن يقال: علة الربا في البر إما الطعم، وإما الكيل، وإما الاقتيات.

وعليه فالسير والتقسيم هو حصر الأوصاف التي يظن المجتهد أنها صالحة لتعليل حكم الأصل والتردد بينها، ثم اختبارها بإبطال ما لا يصلح منها ثم يتعين الباقي للتعليل^(١).

وهذا المسلك هو الذي يعيننا في استنباط علة الربا حيث أنها لم تذكر صراحة في النص الذي بين أموال الربا، إلا ما استدل به الحنفية من أن النبي ﷺ

(١) شرح مختصر ابن الحاجب ص ٢٧٩، وما بعدها، أصول الفقه للدكتور عبد الرحمن عبد القادر ص ٣٤٢ وما بعدها، الزبدة في علم الأصول للدكتور أحمد عبد العزيز ص ٣٢٧.

(٢) الحديث أخرجه البيهقي في سننه عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب أن أبا هريرة، وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أبا بني عدى الأنصاري، فاستعمله على خبير فقدم بتمر جثيب، فقال له رسول الله ﷺ: «أكل تمر خبير هكذا»، قال لا والله يارسول الله. إنما تشترى الصاع بالصاعين من الجميع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو تبيعوا هذا واشتروا بتمنه من هنا، وكذلك الميزان» السنن الكبرى ص ٢٨٦/٥.

وأخرج البيهقي عن طريق حيان بن عبد الله العلوي أبو زهير قال سئل لاحق بن حميد أبي مجلز وأنا شاهد عن الصرف، فقال: كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره حتى لقيه أبو سعيد، فقال له: يا ابن عباس ألا تتقي الله حتى متى تؤكل الناس الربا أما بلغك إلى أن قال: إن رسول الله ﷺ قال: ردوه لا حاجة لي فيه، التمر بالتمر، والخنطة بالخنطة، والشعير بالشعير، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة يدًا بيد مثلاً بمثل ليس فيه زيادة ولا نقصان، فمن زاد أو نقص فقد أربى، وكل ما يكال أو يوزن إلخ، السنن الكبرى. وأخرج البيهقي من نفس الطريق بلفظ (عينا بعين مثلاً بمثل فمن زاد فهو ربا، قال وكل ما يكال أو يوزن فكذلك إلخ)، السنن الكبرى.

قال البيهقي تعقياً على الروايات الثلاث: ورواه مسلم في الصحيح. وقال: ورواه قتادة عن سعيد بن أبي سعيد دون هذه اللفظة (أي لفظة وكذلك الميزان) ثم قال هذا الحديث من حديث أبي مجلز تفرد به حيان، قلت: حيان تكلموا فيه، ويقال: في قوله وكذلك الميزان في الحديث الأول أنه من جهة أبي سعيد الخدري، وكذلك هذه اللفظة (وكل ما يكال أو يوزن فكذلك)، إن صحت، ويستدل عليه برواية دواد بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري في احتجاجه على ابن عباس بقصة التمر، قال: فقال رسول الله ﷺ: أريت إذا أردت ذلك فبع تمرك بسبعة ثم اشتري بسبعتك أي تمر شئت، قال أبو سعيد، فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا أم الفضة بالفضة، فكان هذا قياساً من أبي سعيد للفضة على التمر الذي روى فيه قصة، إلا أن بعض الرواة رواه مفسراً مقصولاً، وبعضهم رواه مجعلاً موصولاً، السنن الكبرى ص ٢٨٦/٥.

وأخرج الحاكم في المستدرک الرواية الثانية، وقال فيها حديث صحيح حسن الإسناد، (المستدرک على الصحيحين مع التلخيص ص ٤٣/٥، كتاب البيوع، ط دار المعرفة، بيروت).

وقال في التلخيص للذهبي: فيه حيان، وفيه ضعف، وليس بالحجة، (التلخيص للذهبي مع المستدرک ص ٤٣/٢). والنظر فيما قبل في هذه الروايات يجد أن البعض جعلها من قول أبي سعيد كالبیهقي، والبعض ضعف الراوى كصاحب التلخيص والبعض وصفه بأنه صحيح حسن الإسناد، والذي تظمتن إليه النفس هو ما قاله الحاكم وذلك للأمور الآتية: أن الإمام مسلم روى جزء من هذه اللفظة في الرواية السابقة. كذلك أن العمل بهذه الرواية يؤيده معنى تحريم الربا كما سبق.

الوصف المؤثر هو كون هذه الأشياء
مقتاة مدخرة، قال بأن هذا الوصف هو
العلة، ومن رأى أن الوصف المؤثر هو
الطعم بمفرده، قال بأن العلة هي الطعم،
والله أعلم .



اختلاف الفقهاء

في

علة الربا وأثره في الصرف

دراسة مقارنة



د. أحمد عبد العليم عبد اللطيف (*)

الفصل الثالث

أثر اختلاف الفقهاء في العلة في عقد
الصرف:

تقدم أن العلة، في الأصناف الأربعة
محل خلاف بين الفقهاء، وأن المختار
من أقوال الفقهاء فيها، هو ما ذهب إليه
الحنفية، ومن وافقهم.

كما تقدم أن العلة في الذهب
والفضة، هي الثمنية على المختار،
والذي يعيننا بحثه الآن، هو أثر
الاختلاف في علة الذهب والفضة؛ لأنها
هي التي تتعلق بعقد الصرف.

ولتوضيح ذلك، يتعين بيان تلك
الأمور في المباحث الآتية :

المبحث الأول

تعريف الصرف، وحكمه،
وشروط صحته

والكلام في هذا المبحث يتناول
الكلام في المطالب الآتية:

المطلب الأول

تعريف الصرف

أولاً: تعريف الصرف في اللغة:

الصرف في اللغة يطلق، ويراد به رد
الشيء عن وجهه، ويطلق ويراد به

(*) المدرس بقسم الفقه العام بكلية الشريعة والقانون بأسيرط.

الحيلة، ويطلق ويراد به البيان والتبيين،
وصرفنا الآيات أي بينهاها، وتصريف
الآيات تبيينها.

والصرف مأخوذ من القلب، ومنه
تصاريف الأمور تخالفها، ومنه
تصاريف الرياح والسحاب .

والصرف فضل الدرهم على
الدرهم، والدينار على الدينار لأن كل
واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه.

والصرف بيع الذهب بالفضة، وهو
من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى
جوهري، والتصريف في جميع البياعات
إنفاق الدراهم .

والصرف قد يكون من الصرف
أيضاً وهو الصوت، لجلبة أصوات
الدراهم، والدنانير عند تحريكها، وعدها
أو وزنها إلخ.

والصراف، والصيرف، والصيرفي ،
النقاد من المصارفة وهو من التصرف،
والجمع صيارف، وصيارفة^(١) .

ثانياً: تعريف الصرف في اصطلاح
الفقهاء:

عرفه الحنفية بأنه بيع ما من جنس

الأثمان بعضها ببعض^(٢) .

وقوله: من جنس الأثمان ليدخل بيع
المصوغ بالمصوغ أو بالنقد، ولا يقتصر
على الأثمان؛ لأن المصوغ بسبب ما
اتصل من الصنعة به لم يبق ثمناً صريحاً،
ولهذا يتعين في العقد، ومع ذلك بيعه
صرف^(٣) .

وعرفه المالكية بأنه بيع الذهب
بالفضة أو أحدهما بفلوس، وأورد عليه
بعضهم أنه غير جامع؛ لما جاء في المدونة
من قول الإمام مالك: « ولو جرت
الجلود بين الناس بحرى العين
المسكوك لكرهنا بيعها بذهب وورق
نظرة ».

وقيل: إنه أجيب عن هذا بأنه إنما
فرض ذلك على فرض تقدير الوقوع،
ولم يقع^(٤) .

وعرفه الشافعية: بأنه بيع الذهب
بالفضة، والفضة بالفضة، والذهب
بالذهب.

وعرفه بعضهم: بأنه بيع أحد النقيدين
بالآخر.

والمصارفة اسم لبيع النقد بجنسه^(٥) .

(١) لسان العرب مادة صرف، واختار الصحاح مادة صرف، والمصباح المنير.

(٢) فتح القدير على الهداية ص ١٣٣/٧، البسيط للسرخسي ص ١٤ / ٢ .

(٣) فتح القدير المرجع السابق.

(٤) حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ص ٩١ / ٥ : شرح الخرشني على مختصر خليل ص ٣٦ / ٣ .

(٥) المجموع شرح المهذب للسبكي ص ١٥٣ / ١٠ .

المطلب الثاني

في حكم الصرف

لا خلاف بين الفقهاء^(٤) على جواز ومشروعية الصرف، إذا توافرت الشروط الخاصة له .

وإن كان قد روى عن الإمام مالك رضي الله عنه أنه كره الصرف والعمل به إلا لمتق^(٥) .

أدلة مشروعية الصرف:

ثبتت مشروعية الصرف بالكتاب والسنة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ .

وجه الدلالة: أن الصرف نوع من أنواع البيوع، فهو حلال بنص الآية .
وأما السنة: فأحاديث كثيرة أذكر منها:

ما روى أن النبي ﷺ قال : «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء»^(٦) .

وما روى أن النبي ﷺ « نهى عن بيع الذهب بالورق ديناً»^(٧) ونهيه ﷺ

وعرفه الحنابلة بأنه بيع الأثمان بعضها ببعض^(١) .

وعرفه البعض بأنه بيع نقد بنقد^(٢) .
وهذه التعريفات تتفق في بعض الأمور، وتختلف في بعضها الآخر، فهي تتفق على أن الصرف بيع جنس بجنس آخر، كبيع الذهب بالفضة، أو الذهب والفضة بفلوس.

وتختلف في أن الصرف بيع جنس بجنسه، كما يرى المالكية^(٣)، كما أن بعضها يقصر الصرف، على مبادلة الذهب والفضة، ولم يدخل الفلوس في الصرف، كما يرى الشافعية.

والناظر في هذه التعريفات يرى أن التعريف الجامع المانع من التعريفات السابقة هو تعريف الحنفية؛ وذلك لأنه يدخل فيه بيع الذهب والفضة المضروب والمصوغ وغيره، كما يدخل فيه كل ما يعتبر ثمناً كالفلوس، والنقود الورقية، وإذا كان هذا التعريف كذلك فلا مانع من اعتباره التعريف المختار .

(١) المغني لابن قدامة ص ١١٢ / ٦ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢٠١ / ٢ .

(٣) حيث إنهم يسمون بيع النقد بجنسه وزناً مراطلة، وبيع العين بمثله عدداً مبادلة. انظر: الخرشبي ص ٤٩ / ٥ .

(٤) فتح القدير ص ١٣٣ / ٧ ، حاشية المغني لابن قدامة ص ١١٢ / ٦ ، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ص ٢٠١ / ٢ .

(٥) حاشية الرهوني ص ٩١ / ٥ .

(٦) الحديث سبق تخريجه .

(٧) الحديث سبق تخريجه .

أن يباع غائب منهما بناجز»^(١).

وجه الدلالة: أن يبيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة أو أحدهما بالآخر، هو صرف، فهذه الأحاديث تدل على مشروعية الصرف بشرطه في حالة اتحاد الجنس واختلافه.

المطلب الثالث

شروط صحة الصرف

والكلام في هذا المطلب في فرعين:

الفرع الأول: التقابض في بدلي الصرف، حالة اتحاد الجنس واختلافه. الفرع الثاني: التماثل في حالة اتحاد الجنس.

الفرع الأول

التقابض في بدلي الصرف

اتفق الفقهاء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥) على أنه لا يصح في بيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، أو أحدهما بالآخر أن يتفرق العاقدان، قبل أن يتقابضا البديلين في الصرف في مجلس

العقد، فلا بد أن يقع الصرف بينهما ناجزًا، وإذا افترقا قبل التقابض أو القبض بطل الصرف، فالمعول عليه هو القبض قبل التفرق.

وجاء في مغني ابن قدامة أن ابن المنذر قال: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا، فالصرف فاسد^(٦).

دليل اشتراط التقابض:

استدل الفقهاء على اشتراط التقابض في بدلي الصرف قبل تفرق العاقدين، بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فما روي أن النبي ﷺ قال: «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء»^(٧).

وما روي أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الذهب بالورق دينًا، ونهى أن يباع غائب منهما بناجز»^(٨).

وما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الورق

(١) الحديث سبق تخريجه .

(٢) فتح القدير على الهداية ص ١٣٥ / ٧ وما بعدها .

(٣) المغنوة للقاضي عبد الوهاب ص ٥١ / ٢ .

(٤) المجموع ص ١٠ / ٦٨ .

(٥) المغني لابن قدامة ص ١١٢ / ٦، شرح منتهى الإرادات ص ٢٠١ / ٢ .

(٦) المغني لابن قدامة ص ١١٢ / ٦، وكذلك في المجموع ص ٦٩ / ١٠ .

(٧) الحديث سبق تخريجه .

(٨) الحديث سبق تخريجه .

بالذهب أحدهما غائب، والآخر ناجز، وإن استنظر ك أن يلج بيته فلا تنظره إلا يداً بيد هات، وهات، إنني أخشى عليكم الربا»^(١).

وأما المعقول: فهو من وجهين:

الأول: أنه لو قبض أحد البديلين، ولم يقبض البديل الآخر وللمقبوض مزية على الآخر، يتحقق الفضل في أحد العوضين، وهو الربا.

والثاني: أن في حالة عدم قبض البديلين، يلزم الدين بالدين، وهو الكالي، وهو منهي عنه^(٢).

هذا ورغم اتفاق الفقهاء على اشتراط التقابض في البديلين في الصرف إلا أنهم اختلفوا في الوقت الذي يتعين فيه التقابض، هل هو قبل التفرق عن المجلس بالأيدان، أم عقب الإيجاب والقبول.

اختلف الفقهاء على قولين:

الأول: وهو للجمهور من الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥) حيث ذهبوا

إلى أن التقابض يصح ما لم يفترق المتصارفان عن مجلس العقد، تعجل القبض أم تأخر، المهم التقابض قبل التفرق عن المجلس فلو تماشيا مصطحبين إلى منزل أحدهما، أو إلى الصراف، فتقابضا جاز، وإن تفرقا قبل التقابض بطل الصرف.

واستدلوا على ذلك بالسنة والمعقول:

أما السنة فما روى الإمام مالك عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه أخبره، أنه التمس صرفاً بمائة دينار، قال: فدعاني طلحة بن عبيد الله قال: فتراضنا حتى اصطرف مني، فأخذ طلحة الذهب يقلبها في يده، ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة، وعمر بن الخطاب يسمع كلامه، فقال: لا والله، لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء»^(٦).

(١) الأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب، كتب الربا وأبواب الصرف تحت رقم ٨١٣، انظر: موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ص ٢٦٣.

(٢) فتح القدير على الهداية ص ١٣٦/٧، المجموع ص ١٠/٦٩ وما بعدها.

(٣) المجموع للسبكي ص ١٠/٨٩.

(٤) المغني لابن قدامة ص ٦/١١٣.

(٥) فتح القدير ص ٧/٣٦ وما بعدها، بداية الجتهد ص ٢٣٦/٣، المغني لابن قدامة ص ٦/١١٣، المجموع للسبكي ص ١٠/٨٩.

(٦) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن مالك بن أوس، في كتاب الصرف وأبواب الربا تحت رقم ٨١٧ ص ٢٦٣، ٢٦٤، الموطأ برواية محمد بن الحسن.

وأما المعقول: فوجه القياس على ما لو كانا في سفينة تسير بهما أو راكبين على دابة واحدة تمشي بهما^(١).

وذهب المالكية: إلى القول بأن التقابض يحصل إذا وقع عقيب العقد فلا يصح أن يتأخر القبض عن العقد بحال، فإن طال بينهما المجلس من غير تقابض بطل الصرف^(٢).

واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: «الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء يداً بيد»^(٣).

ولأن القبض إذا تراخي عن العقد صار كما إذا افترقا من غير قبض^(٤).
سبب الخلاف:

هو اختلاف الفقهاء في منهوم قوله ﷺ: «إلا هاء وهاء» لأنه يختلف بالأقل والأكثر، فمن رأى أن هاء وهاء يطلق على من لم يفترق عن المجلس، قال: يجوز التأخير في المجلس، ومن رأى أن هاء وهاء لا يطلق إلا إذا وقع القبض من المتصارفين على الفور بعد الإيجاب والقبول، قال: إن تأخر القبض عن

العقد في المجلس بطل الصرف^(٥).
والمختار هو ما ذهب إليه الجمهور، لما فيه من التيسير على الناس في المعاملات، ولكون هاء وهاء يحتمل ما ذهبوا إليه.

وعلى هذا فالمعتبر في القبض قبض العاقد قبل التفرق، سواء كان أصيلاً أم نائباً، فلا يصح قبض غير العاقد، فلو عقد ووكل في القبض لا يصح، إلا إذا حصل القبض قبل التفرق عن المجلس، فيصح ويقوم قبض الوكيل مقام قبضه، سواء فارق الوكيل المجلس قبل القبض أو لم يفارقه، وإن افترقا قبل قبض الوكيل بطل؛ لأن القبض في المجلس شرط وقد فات^(٦).

ما يترتب على اشتراط التقابض:
يترتب على اشتراط التقابض في بدلي الصرف قبل تفرق العاقلين ما يأتي:
١- أنه لا يصح فيه اشتراط الخيار، كقوله: اشتريت هذا الدينار بهذه الدراهم على أني بالخيار ثلاثة أيام؛ وذلك لأن الخيار يمنع استحقاق القبض

(١) المغنى لابن قدامة ص ١١٣ / ٦.

(٢) المعونة للقاضي عبد الوهاب ص ٥١ / ٢.

(٣) الحديث سبق تخريجه.

(٤) المعونة المرجع السابق.

(٥) بداية الجتهاد لابن رشد ص ٢٣٦ / ٢.

(٦) المغنى لابن قدامة ص ١١٣ / ٧، فتح القدير والعناية على الهداية.

لمنعه الملك إلى زمان سقوطه، فلم يكن في الحال مستحقاً.

أما إذا أسقط صاحب الخيار خياره في المجلس أو أسقطاه معاً إن كان الخيار لهما عاد الجواز لارتفاع المبطل قبل تقرر.

٢- كذلك لا يصح فيه اشتراط الأجل؛ وذلك لأنه باشتراط الأجل يفوت القبض المستحق للشرع؛ لأن ذكر الأجل ينافي القبض، وذكر منافي الشيء مفوت له^(١).

الفرع الثاني

التمائل في بدلي الصرف

اتفق الفقهاء^(٢) على أن البدلين في الصرف إذا كانا من جنس واحد، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً؛ وذلك لأن التماثل بين البدلين عند اتحاد الجنس شرط لصحة عقد الصرف.

وعليه فلا يجوز بيع الذهب بالذهب متفاضلاً، ولا الفضة بالفضة سواء كانا مصوغين، أو تبرعين، أو عيينين، أو

أحدهما مصوغ والآخر تبر أو عين، وسواء كانا جيدين أو رديين، أو أحدهما جيد والآخر رديء، أو كيف كان^(٣).

دليل اشتراط التماثل:

ما روى أن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز»^(٤).

وما روى أن النبي ﷺ قال: «جيدها ورديتها سواء»^(٥).

وجه الدلالة من الحديثين:

في الحديث الأول نهى رسول الله ﷺ عن التفاضل في بيع أحد النقيدين بجنسه، وهذا يدل على أن التماثل في بيع النقد بجنسه شرط صحة البيع للتخلص من الربا.

وفي الحديث الثاني دلالة واضحة على سقوط اعتبار الجودة^(٦).

(١) فتح القدير والعناية على الهداية ص ١٣٨/٧، شرح منتهى الإرادات ص ٢٠١/٢، المغنى لابن قدامة ص ١١٣/٦، المجموع للسبكي ١٠/٨٩ وما بعدها، المعونة ص ٢/٥١.

(٢) فتح القدير والعناية على الهداية ص ١٣٤/٧، المعونة للقاضي عبد الوهاب ص ٥١/٢، المجموع ص ٢٥/١٠، الخرشي ص ٤٩/٥ وما بعدها.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) الحديث سبق تخريجه.

(٥) الحديث سبق تخريجه.

(٦) فتح القدير والعناية على الهداية ص ١٣٤، ١٣٥/٧.

ما يترتب على اشتراط التماثل:

١- أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة مجازفة، حتى لو بيعا مجازفة ولم تعلم كميتها لم يجز .

٢- أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، إلا متساويًا، سواء كانا مصوغين، أو تترين، حتى لو باع إناء فضة أو ذهب بإناء فضة أو ذهب، وأحدهما أثقل من الآخر لا يجوز^(١) .

٣- أنه لا يجوز بيع الفضة بالخلي من الفضة المعمولة، ويعطيه إجارته، وكذلك الذهب بالخلي من الذهب؛ لأن هذا هو بيع الفضة بالفضة، والذهب بالذهب متفاضلاً، وهذا باتفاق الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم، وهو المروى عن الصحابة والتابعين، إلا ما روى عن معاوية رضى الله عنه أنه «كان لا يرى الربا في بيع العين بالتبر، ولا بالمصوغ، ووجه قوله: أن الربا لا يكون في التفاضل إلا في التبر بالتبر، وفي المصوغ بالمصوغ، وفي العين بالعين» .

وما حكى عن بعض الحنابلة أنه لا

يجوز بيع الصحاح بالمكسر؛ لأن للصناعة قيمة^(٢)، وما حكى عن الإمام مالك رضى الله عنه من جواز بيع المضروب من الذهب أو الفضة بقيمته من جنسه، وذلك كحلى وزنه مائة جرام، يشتره بمائة وعشرة، باعتبار أن الزيادة تكون في مقابلة الصنعة، وهي الصياغة^(٣) .

والصحيح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء لما يأتي :

١- الروايات الصحيحة التي توجب التماثل كحديث عبادة، وأبو سعيد الخدري رضى الله عنهما، وغيرها .

٢- ما روى عن أبى الأشعث، أن معاوية رضى الله عنه أمر ببيع آنية من فضة في أعطيات الناس، فبلغ عبادة فقال: «إنى سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير، والملح بالملح، إلا سواءً بسواء عيناً بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى»^(٤) .

٣- ما روى عن عطاء بن يسار أن معاوية باع سقابة من ذهب أو ورق

(١) للمرجع السابق ص ١٣٥/٧، المعونة ص ٥١/٢ .

(٢) المغنى لابن قدامة ص ٦٠/٦، والمجموع ص ٨٣، ٨٤/١٠ .

(٣) المجموع للسيكي ص ٨٣، ٨٤/١٠، المعونة ص ٥١/٢، فتح القلير ص ١٣٤/٧ والمغنى لابن قدامة ص ٦٠، ٦١/٦ .

(٤) الحديث أخرجه الإمام مسلم، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً من كتاب المساقاة، انظر: صحيح مسلم بشرح النووي.

المبحث الثاني

صفة بدلي الصرف وأثر الاختلاف في

علة في صرفهما

البدلان أو أحدهما في الصرف إما أن يكونا من المعادن، وإما أن يكونا من غيرهما، وكلاهما إما أن تكون صفة النقدية أو الثمنية قد ثبتت له بالنص، أو بطريق القياس، وكذلك إما أن يكونا من أموال الربا عند جميع الفقهاء، وإما أن لا يكونا كذلك، وإما أن يكونا محل خلاف، فالأمر يحتاج إلى إيضاح على ضوء الخلاف في العلة، وهو ما أريد بيانه، في المطالب الآتية :

المطلب الأول

علة الربا في بدلي الصرف المعدني

المعادن التي تكون محلاً للصرف إما أن تكون من الذهب والفضة، أو غيرهما من المعادن، وتوضيح ذلك في الفرعين الآتيين :

الفرع الأول

إذا كان البدلان من الذهب والفضة

إذا كان البدلان في عقد الصرف من الذهب والفضة، فلا خلاف بين الفقهاء

بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا، إلا مثلاً بمثل، قال معاوية: ما أرى بها بأساً، قال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية، أخبره عن رسول الله ﷺ، ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرض أنت بها، قال فقدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب، فأخبره، وكتب إلى معاوية أن لا يبيع ذلك إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن»^(١).

٤- ما روى أن أهل الشام كانوا يجوزون ذلك فنهاهم عمر بن عبد العزيز.

٥- أن المالكية ينكرون هذا النقل عن مالك وينفونه عنه^(٢).

٦- أن البدلين تساويان في الوزن، فلا يؤثر اختلافهما في القيمة، كالجيد والرديء^(٣).

٧- ولأن صفة الوزن في النقدين منصوص عليها، فلا يتغير بالصنعة ولا يخرج عن كونه موزوناً بتعارف عدديته إذا صبغ وصنع^(٤).

(١) الأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن عطاء بن يسار عن معاوية كتاب الصرف أبواب الربا، تحت رقم ٨١٨، انظر: موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ص ٢٦٤.

(٢) المجموع ص ٨٣ / ١٠، المغني ٦ / ٦٠، وما بعدها، شرح الخرشي ص ٤٣ / ٥ المغني لابن قدامة ص ٦١ / ٦.

(٣) المغني لابن قدامة ص ٦١ / ٦.

(٤) فتح القدير، والعناية على الهداية ص ١٣٥ / ٧.

في جريان الربا فيهما في هذه الحالة، ومن ثم يشترط في صرفهما تحقق الشروط الخاصة بعقد الصرف من التماثل والتقابض في المجلس عند اتحاد الجنس كبيع ذهب بذهب أو فضة بفضة، أو التقابض في المجلس دون اشتراط التماثل عند اختلاف الجنس كبيع الذهب بالفضة، وذلك لأمرين : الأول: أن الذهب والفضة من أصول الربا المنصوص عليها .

الثاني: أن علة الربا تنطبق عليهما عند جميع الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وغيرهم، فهما من أموال الربا بلا خلاف .

ومعنى هذا أن الأوصاف المؤثرة، والتي تعتبر مجموع العلل التي قال بها الفقهاء موجودة في الذهب والفضة، ومن ثم يجرى فيهما الربا بلا خلاف، لكن هل هذه الأوصاف جميعها لا زالت مضطردة في عصرنا هذا أم لا، لبيان ذلك يتعين بيان مدى انطباق هذه الأوصاف على الذهب والفضة الآن، وذلك فيما يلي :

أولاً: مدى انطباق علة الحنفية ومن وافقهم:

علة الربا في الذهب والفضة عند

الحنفية ، والمشهور عند الحنابلة هي الوزن مع الجنس في ربا الفضل، وفي ربا النساء إما الوزن وإما الجنس، فهذه العلة تجدها منطبقة على الذهب والفضة خاصة في عصرنا هذا .

ثانياً: مدى انطباق علة المالكية، والشافعية، والحنابلة:

العلة في الذهب والفضة عند المالكية والشافعية والحنابلة في الرواية الثانية كما سبق هي كونهما جنس الأثمان غالباً، وبالنظر في هذه العلة يتضح الآتي :

١- أن تلك العلة وإن كانت تنطبق على الذهب والفضة باعتبارهما أثماناً في الماضي، إلا أنها لا تنطبق عليهما الآن لأنهما صاروا كالسلع، وحلت محلها في صفة الثمنية النقود الورقية التي نتعامل بها الآن .

وحاصل ما تقدم أن التعليل بالوزن كما يرى الحنفية ومن وافقهم يستقيم لتحريم الربا في الذهب والفضة الآن، أما التعليل بالثمنية ، والذي قال به غير الحنفية لا يستقيم لتحريم الربا فيهما الآن.

الفرع الثاني

إذا كان البدلان من معدن غير الذهب

والفضة

إذا كان البدلان أو أحدهما في الصرف مسكوكا من معدن غير الذهب والفضة كالنحاس والحديد وغيرهما وكان التعامل فيهما باعتبارهما أثماناً، فهل يعتبران من أموال الربا، قياساً على الذهب والفضة؟ ومن ثم يشترط فيهما التماثل والتفاضل؛ لأن مبادلتهم صرف أم لا؟ خلاف، وهو مبنى على الخلاف في علة التحريم في الذهب والفضة.

فعلى ما ذهب إليه الحنفية ومن وافقهم من كون العلة الوزن يعتبران من أموال الربا، وتعتبر المبادلة فيهما صرفاً، ومن ثم لا بد من تحقق شروطه؛ وذلك لأنهما من الموزونات، والموزونات يجزى فيها الربا عندهم.

أما على مذهب المالكية والشافعية، والذين يرون أن العلة هي الثمنية، مع كونها قاصرة على الذهب والفضة لا تتعداهما، لا يعتبران من أموال الربا، ومن ثم يجوز التبادل فيهما بالتفاضل والنساء، رغم صيرورتهما أثماناً؛ وذلك لأن العلة قاصرة على الذهب والفضة.

عندهما كما سبق.

وعلى الرواية الثانية عند الحنابلة، والتي ترى أن العلة هي الثمنية، يعتبران من أموال الربا، وذلك لأنهما إذا صاراً أثماناً، صاراً كالذهب والفضة من حيث الثمنية، فيجرى فيهما الربا، وعند التبادل تجزى عليهما أحكام الصرف فلا يحل فيهما التفاضل أو النساء عند اتحاد الجنس، ولا يحل النساء عند اختلافه.

المطلب الثاني

إذا كان البدلان من غير المعادن

كالنقد الورقية

وفيه فرعان:

الفرع الأول

العلة المناسبة للنقد الورقية

النقد الورقية شاع التعامل بها في عصرنا، وعم تداولها بين الناس، وأصبحت رؤوساً للأموال وقيماً للممتلكات، فأصبح البيع والشراء يتم على أساسها في سائر البلدان، حتى أصبح الذهب والفضة يقدران بهذه النقود كالسلع، وهذا ليس له معارض في الشرع؛ لأن النقود في الحقيقة نوعان:

١- نقود ثبت لها وصف النقدية بحكم الشرع، وذلك كنقدية الذهب والفضة.

٢- ونقود ثبتت لها صفة النقدية باصطلاح الناس، وذلك كالنقود المضروبة من غير الذهب والفضة، كالنقود الورقية والنحاسية وغير ذلك، فنقدية غير الذهب والفضة ثبتت باصطلاح الناس، ولا يرفضها الشرع لأن الشرع اعتبر العرف بقول النبي ﷺ: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»^(١) ولذلك اعتبر الفقهاء العرف، وجعلوه دليلاً من أدلة الشرع، وقعدوا له قاعدة، وأسموها «العادة محكمة» .

واصطلاح الناس على التعامل في البيع والشراء وغيرهما، بغير الذهب والفضة، هو نوع من العرف، وهو مقبول في الشرع .

ولأن صفة النقدية التي أضفاها الشارع على الذهب والفضة لم يضيفها عليهما لذاتهما، وإنما باعتبار أن التعامل كان يتم بهما في سائر الأمور، فهما في نظر الشرع وسيلة يتوصل بها إلى تطبيق ما يرتبط بالتعامل بهما من أحكام دينية ودنيوية، فكذلك النقود الورقية لا بد وأن تأخذ هذا الحكم لتلك الاعتبارات. ولما كان أمر هذه النقود كذلك،

كان لا بد من إعطائها حكم الذهب والفضة، فأصدر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة العالم الإسلامي بمكة بالملكة العربية السعودية قراراً باعتبار النقود الورقية نقوداً اعتبارية لها الأحكام الشرعية المقررة للذهب والفضة من حيث أحكام الربا، والزكاة والسلم، وسائر أحكامهما^(٢) .

وعلى هذا فالنقود الورقية أخذت حكم الذهب والفضة من حيث الأحكام ومن هذه الأحكام حرمة الربا منها .

إذا فما وجه الشبه بينها وبين الذهب والفضة؟ وبعبارة أخرى: ما هي العلة الجامعة بينها وبين الذهب والفضة؟ بالنظر لاختلاف الفقهاء في علة الربا في الذهب والفضة، يثور الخلاف في النقود الورقية .

فعلى مذهب الحنفية ومن وافقهم لا تعتبر النقود الورقية كالذهب والفضة فلا تقاس عليهما لعدم وجود الوصف الجامع، لأن النقود الورقية لا توزن .

فمن ثم يجوز في هذه النقود التفاضل والنساء، فلا تعتبر من أموال الربا

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن مسعود، انظر مسند الإمام أحمد ص ٣٧٩ / ١، ط دار الفكر .
(٢) قرار رقم ٩ في ٣ / ٧ / ١٩٨٦ بشأن أحكام النقود الورقية وتغير أحكام العملة .

عندهم.

وعلى ما ذهب إليه المالكية
والشافعية أيضاً، لا تعتبر النقود الورقية
من أموال الربا لأنها لا تقاس على
الذهب والفضة؛ وذلك لأن العلة وإن
كانت الثمنية عندهم، إلا أنهم لما
جعلوها قاصرة على الذهب والفضة لا
تتعداهما فلا تتعدى إلى النقود الورقية،
ومن ثم فلا تعتبر النقود الورقية عندهم
من أموال الربا، ولا تجرى فيها أحكام
الصرف.

أما على مذهب الحنابلة في الرواية
الثانية، من أن العلة هي الثمنية، فتعتبر
النقود الورقية من أموال الربا، والتبادل
في هذه النقود يجري فيه ربا الفضل
والنساء، ويأخذ هذا التبادل صفة
الصرف، وتجري عليه أحكامه فلا يجوز
بيع جنیه مصري بجنيهين لا حالاً ولا
مؤجلاً للخروج من ربا الفضل والنساء،
وكذلك لا يجوز بيع جنیه مصري بجنيه
مصري مؤجلاً، ولا جنیه مصري بريال
سعودي أو دولار أمريكي مؤجلاً
للخروج من ربا النساء، أما بيع
جنيهات مصرية بريالات سعودية
متفاضلاً يبدأ بيد فجائر، وكذلك
ريالات سعودية بدولارات أمريكية يبدأ

بيد، أما مؤجلاً فلا.

الفرع الثاني

التعليل المناسب

للنقود المعدنية والورقية معاً

تقدم أن الوزن الذي قال به الحنفية
ومن وافقهم وإن كان ينطبق على
الذهب والفضة باعتبار أن التعامل فيهما
يتم بطريق الوزن إلا أن هذه العلة لا
تنطبق على النقود التي لا توزن سواء
أكانت من المعادن أم من غيرها، ومن ثم
فتكون هذه العلة قاصرة، لا تناسب
التعامل في عصرنا الحالي.

كذلك تبين أن العلة عند المالكية،
والشافعية هي الثمنية، وهي أيضاً وإن
كانت تناسب تعليل الذهب والفضة
فيما مضى إلا أنها لا تناسب الذهب
والفضة الآن؛ لأنهما لم يظلا أثماً كما
كانا، كذلك هذه العلة وإن كانت
تناسب النقود الورقية وغيرها من النقود
إلا أن القائلين بها جعلوها مقصورة لا
تتعدى الذهب والفضة.

فمن ثم تكون هذه العلة قاصرة
ومقصورة، فلا تناسب تعليل الذهب
والفضة في عصرنا، ولا النقود الورقية
أيضاً.

بقيت علة الثمنية التي قال بها

الحنابلة في الرواية الثانية، وهي أيضًا وإن كانت تناسب النقود الورقية إلا أنها تناسب الذهب والفضة .

وبعد ما تقدم يتضح أنه لا توجد علة جامعة تشمل بوصفها أو وصفها جميع النقود من الذهب والفضة ومن غيرهما، ولما كان التعليل لا بد منه لمعرفة الأموال التي يجري فيها الربا من عدمه، فلا بد من اختيار علة تتناسب مع جميع الأموال التي تشبه الذهب والفضة، وبإمعان النظر فيما سبق لم أجد تعليلًا مناسبًا وجامعًا سوى ما ذهب إليه فقهاء الحنابلة في الرواية الثانية وهو التعليل بالثمنية للذهب والفضة إذا ما وضع في الاعتبار الأمور الآتية:

١- أن صفة الثمنية قد ثبتت في الذهب والفضة بنص الشارع عليها فيهما، ومن ثم فلا يجوز لأحد أن ينفيها عنهما، فأقل ما يقال أن صفة الثمنية لهما باقية حكمًا وإن لم توجد حقيقة، ولهذا نظائر في أحكام الشرع، وعلى سبيل المثال أذكر منها :

أ - نظام الجزية، فقد كان ثابتًا في الماضي، وهو وإن كان غير موجود الآن، إلا أنه لا يقول أحد بإبطاله، فقد تنوى شوكة المسلمين إن شاء الله ومن

ثم يعود هذا النظام بأي صورة من الصور، إذاً فهو باق حكمًا .

ب - نظام الرق فقد كان ثابتًا في الماضي، وهو وإن لم يوجد الآن إلا أنه لا يقول أحد بعدم رجوعه مرة أخرى، فهو موجود حكمًا .

٢- أن الثمنية في الذهب والفضة قد تعود لهما مرة أخرى، خاصة مع شيوع تزوير الأوراق النقدية وسهولته في ظل التقدم التكنولوجي، الذي قد يؤدي إلى ترك التعامل بالأوراق النقدية، والعودة إلى التعامل بالذهب والفضة مرة أخرى .

٣- أنه لما كان الذهب والفضة من المعادن القليلة الوجود والعسيرة في الحصول عليها، واختصاصهما بصفات ذاتية قد لا توجد في غيرهما يجعلهما يحتفظان بقيمتها وأهميتهما .

٤- كذلك تغير قيمة النقود الورقية ارتفاعًا وانخفاضًا قد يؤدي إلى هجر التعامل بها، والعودة إلى الذهب والفضة، لأجل هذا وغيره يمكن القول ببقاء صفة الثمنية للذهب والفضة وعدم انتفائها عنهما، ومن ثم تكون علة الثمنية هي الوصف المناسب لتعليل الذهب والفضة، ومن ثم يقاس عليهما كل ما كان ثمنًا سواء أكان مضروبًا من

المبحث الثالث

تطبيقات اختلاف الفقهاء في العلة في
الصرف

وفيه مطالب:

المطلب الأول

بيع الذهب بالذهب، وبالفضة،

وبغيرهما

الفرع الأول

تطبيقات في بيع الذهب بالذهب

١- لو باع زيد لعمره ١٠٠ مائة جرام ذهب خام بـ ٧٥ بخمسة وسبعين جراماً من الذهب المصوغ، وتقابضا في المجلس.

حكم هذا البيع :

هذا البيع هو بيع ذهب بذهب، وهو صرف لأن البدلين من النقود، وهو لا يصح لأنه فقد شرط التماثل عند اتحاد الجنس، ولا فرق بين كون أحدهما مصوغاً والآخر خاماً، وذلك لعموم قول النبي ﷺ: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل يداً بيد».

وهذا البيع يعتبر صرفاً باتفاق الفقهاء، وقد انطبقت عليه علة الحنفية ومن وافقهم، وكذلك الثمنية وهي العلة

معادن أخرى غير الذهب والفضة، أو من الأوراق، أو غير ذلك فتكون الثمنية علة جامعة لسائر الأثمان الموزونة وغيرها، ويؤيد هذا:

أ- ما جاء في الخرشي من أن الفلوس تدخل في أموال الربا بناء على أن العلة هي الثمنية لا مطلق الثمنية^(١).

ب- ما روى عن يحيى بن سعيد، وربيعة لتعليل كراهة الربا في الفلوس بقوله: «بأن الفلوس بالضرب صارت سكة مثل سكة الدنانير والدراهم»^(٢).

ج- أيضاً جاء في الحاوي ما يفهم منه أن الفلوس لو راجت رواج الذهب والفضة أخذت حكم الذهب والفضة بقوله: «والفلوس وإن كانت ثمناً في بعض البلاد فنادر»^(٣).

د- أن التعليل بالثمنية تعليل يناسب سائر النقود وفي سائر العصور.

وإذا ثبت أن الثمنية هي العلة المناسبة لسائر النقود في سائر العصور، فلا مانع من جعلها العلة المناسبة، وإذا تم هذا فلا مانع من بيان أثر الاختلاف في العلة في بعض التطبيقات وذلك في المبحث التالي.

(١) الخرشي على مختصر خليل ص ٥٦ / ٥.

(٢) المدونة الكبرى للإمام مالك ص ٣٩٦ / ٣.

(٣) الحاوي الكبير للماوردي ص ٩٣ / ٥.

عند جمهور الفقهاء.

٢- لو باع محمد لأحمد ١٠٠ مائة جرام ذهب خام بـ ١٠٠ جرام ذهب مصنوع على أن يسلم الذهب المصوغ بعد أسبوع من تاريخ العقد.

حكم هذا البيع :

هذا البيع هو بيع ذهب بذهب متماثلاً، وهو صرف، ويشترط فيه توافر شروطه من التماثل لاتحاد الجنس والتقابض في المجلس، وقد وجد التماثل، ولم يوجد التقابض؛ لأن البيع انعقد مؤجلاً في أحد البدلين وهو الذهب المصوغ فلا يصح، وهذا باتفاق الفقهاء لوجود العلة التي تحرم التأخير (النساء) عند الجمع، وبقوله ﷺ: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل يداً بيد» .

٣- باع سعد لعلی ١٠٠ مائة جرام ذهب مستعمل بـ ٩٠ بتسعين جراماً من الذهب الحديث الصياغة، وتم التسليم للبدلين في مجلس العقد .

حكم هذا البيع :

هذا البيع هو بيع ذهب بذهب، وهو صرف، فيشترط فيه شروطه من التماثل والتقابض، وهو وإن كان قد تم فيه التقابض إلا أن التماثل بين البدلين غير متحقق، فلا يصح .

ولا فرق فيه بين المستعمل وغيره، فهما سواء في أموال الربا، لعموم قول النبي ﷺ: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل» وقوله ﷺ: «جيدها ورديتها سواء» .

٤- باع محمد ل بكر ١٠٠ مائة جرام ذهب مستعمل بـ ١٠٠ بمائة جرام من الذهب الحديث الصياغة، على أن يدفع محمد ٢٠٠ مائتا جنيه مقابل الصياغة، وتقابضا البدلين في المجلس .

حكم هذا البيع:

هذا البيع هو ذهب بذهب، وهو صرف، وقد فقد شرط التماثل بدفع الجنيهات مقابل الصياغة، فلا يصح لانطوائه على الربا، وقد سبق التعرض لهذه المسألة عند الكلام عن أثر التماثل .

٥- إذا باع محمد لمصطفى ١٠٠ مائة جرام ذهب عيار ٢١ بمائة وعشرين جراماً ذهباً عيار ١٨ وتقابضا في المجلس .

حكم هذا البيع:

هذا البيع يعتبر صرفاً، ولا يصح باتفاق الفقهاء؛ لأنه قد اختل فيه شرط الصرف، وهو التماثل عند اتحاد الجنس، ولا عيرة بكون أحدهما أحوذ من الآخر، فلا فرق بين عيار ٢١، وعيار ١٨ لعموم قوله ﷺ: «الذهب بالذهب

مثلاً بمثل» وقوله ﷺ: «جيدها ورديتها سواء» .

وكذلك الحكم لو باع ذهباً عيار ٢١ بذهب عيار ١٨، متماثلاً على أن يتم تسليم أحدهما بعد شهر أو أسبوع أو يوم أو ساعة واحدة، وذلك لفقد أحد شروط الصرف وهو التقابض في المجلس.

الفرع الثاني

تطبيقات في بيع الذهب بالفضة

الفرع السابق كان في صرف الذهب بالذهب، وهذا الفرع في صرف الذهب بالفضة، وإليك البيان :

١- إذا باع محمد لعلي ١٠٠ مائة جرام ذهب بـ ٥٠٠ بخمسائة جرام فضة وتقابضا في المجلس.

حكم هذا البيع:

هذا البيع هو بيع ذهب بفضة وهو صرف باتفاق الفقهاء؛ لأن البدلين من أموال الربا، وهو صحيح لتحقيق شرط الصرف فيه عند اختلاف الجنس، وهو التقابض في المجلس، لقوله ﷺ: «إذا اختلف الجنس انفيوا كيف شئتم بعد أن يكون يداً بيد» والجنس مختلف، وقد تم التقابض.

٢- إذا باع طارق لخالد ١٠٠ مائة

جرام ذهب بـ ٦٠٠ بستمائة جرام فضة على أن يتم تسليم الفضة بعد يوم واحد.

حكم هذا البيع :

هذا البيع هو بيع ذهب بفضة وهو صرف، ومن شرط الصرف عند اختلاف الجنس التقابض في المجلس، ولم يتحقق، فلا يصح لقوله ﷺ: «إذا اختلف الجنس انفيوا كيف شئتم يداً بيد» فالبيع بهذه الصورة قد انطوى على ربا النساء .

وكما ترى في الأمثلة السابقة في الفرع السابق وما قبله لا أثر للاختلاف في العلة في صرف الذهب بالذهب ولا في أحدهما بالآخر وذلك لتحقيق العلة في البدلين في جميع الأمثلة المتقدمة .

الفرع الثالث

تطبيقات في صرف الذهب

بالنقود الورقية

١- إذا باع زيد لعمر ١٠٠ مائة جرام ذهب بـ ٣٠٠٠ بثلاثة آلاف جنيه مصري، وتقابضا في مجلس العقد.

٢- إذا باع محمد لأحمد ١٠٠ مائة جرام ذهب بثلاثة آلاف جنيه مصري على أن يتم قبض الذهب بعد شهر، أو أسبوع أو يوم .

حكم هذا البيع:

البيع في المثالين السابقين ، هو بيع ذهب بنقود ورقية، والفرق بين المثالين أن البيع في المثال الأول تم فيه القبض في المجلس، أما في المثال الثاني فلم يتم فيه قبض الذهب في المجلس .

فهل هذا البيع يعتبر صرفاً فيشترط فيه شروط الصرف أم لا؟

بالنظر في المثالين المتقدمين ترى أن الحكم على كون البيع فيهما صرفاً أم لا يتوقف على الاختلاف بين الفقهاء في علة الربا.

فعلى مذهب الحنفية لا يعتبر هذا البيع صرفاً، ومن ثم يصح هذا البيع حالاً وموجلاً؛ وذلك لأنه وإن وجدت العلة وهي الوزن في أحد البديلين وهو الذهب لم توجد في البديل الآخر وهو النقود الورقية لأنها ليست من الموزونات .

وعلى مذهب المالكية، والشافعية لا يعتبر صرفاً أيضاً، فيصح هذا البيع كيفما كان ؛ وذلك لأن العلة وهي الثمنية وإن كانت متحققة في الذهب إلا أنهم لما جعلوها قاصرة على الذهب والفضة كما سبق، لم تعد إلى النقود الورقية، رغم أن الثمنية متحققة فيها

أيضاً .

ويلاحظ أن المالكية وإن لم يعتبروا هذا البيع صرفاً إلا أنهم كرهوا أن يباع الذهب أو الفضة بغيرهما من النقود نسيئة سداً للذرائع الربوية .

وعلى مذهب الحنابلة في الرواية الثانية، التي يرون فيها أن العلة هي الثمنية يكون هذا البيع صرفاً، وعليه فيصح البيع في المثال الأول لتحقيق شرط الصرف، ولا يصح في المثال الثاني لعدم توافر التقابض الذي هو شرط الصرف عند اختلاف الجنس .

ويلاحظ أنه لا فرق في المثالين السابقين بين أن يكون البديل الثاني من الجنيهات المصرية أو الريالات السعودية، أو الدينارات الكويتية، أو الدولارات الأمريكية، وغير ذلك من النقود الورقية؛ لأن هذه العملات يجمعها وصف واحد وهو أنها نقود ورقية .

المطلب الثاني

بيع الفضة بالفضة، والنقود الورقية

الفرع الأول

بيع الفضة بالفضة

- ١- باع محمد محمود ١٠٠ مائة جرام فضة خام، أو مستعملة، بـ ٧٥ بخمسة وسبعين جراماً من الفضة المصوغة، أو

الحديث الصياغة .

حكم هذا البيع:

هذا البيع يعتبر صرفاً لأنه يبيع فضة بفضة، فيشترط فيه شروط الصرف من التماثل والتقابض عند اتحاد الجنس، ولما لم تتحقق في هذا البيع شروط الصرف فلا يصح، ولا عبرة بكون أحدهما خاماً أو مستعملاً والآخر مصوغاً أو حديث الصياغة لقوله ﷺ: «جيدها ورديتها سواء» ولقوله ﷺ: «الفضة بالفضة مثلاً بمثل يداً بيد» .

٢- باع على لسعد ١٠٠ مائة جرام فضة خام بـ ١٠٠ بمائة جرام فضة مصوغة على أن يتم تسليم المصوغة بعد يوم من تاريخ التعاقد .

حكم هذا البيع :

هذا البيع هو بيع فضة بفضة وهو صرف، فيشترط فيه شروط الصرف من التماثل والتقابض، وإن كان التماثل قد تم فهو مائة بمائة إلا أن التقابض لم يتم فتحقق فيه ربا النساء وهو لا يجوز، للأدلة السابقة .

والأمثلة في بيع الفضة بالفضة كالأمثلة في بيع الذهب بالذهب فيكتفى بما سبق .

القرع الثاني

بيع الفضة بنقود ورقية

الأمثلة في بيع الفضة بنقود ورقية كالأمثلة في بيع الذهب بنقود ورقية فيكتفى بها حيث لا فرق من حيث الحكم والدليل .

المطلب الثالث

تطبيقات صرف النقود الورقية

بعضها ببعض

القرع الأول

حالة اتحاد الجنس

١- إذا باع سعد لحسين ١٠٠٠ جنيه مصري بألف جنيه مصري وتقابضا في المجلس .

٢- إذا باع محمد لعلي ١٠٠٠ جنيه مصري بـ ١٥٠٠ بألف وخمسمائة جنيه مصري وتقابضا في المجلس .

٣- إذا باع حسن لحسان ١٠٠٠ ريال سعودي بـ ١٣٠٠ بألف وثلاثمائة ريال وتقابضا في المجلس .

٤- إذا باع حسين لعلي ١٠٠٠ دولار أمريكي بـ ١٣٠٠ بألف وثلاثمائة دولار على أن يسلمها له بعد شهر .

٥- إذا باع محمد لأحمد ١٠٠٠ ألف جنيه استرليني بـ ١٣٠٠ بألف وثلاثمائة على أن تسلم الأخيرة بعد شهر .

حكم هذه البيوع:

هذه البيوع هي مبادلة نقود ورقية بنقود ورقية متحدة الجنس، فهل هذه البيوع تعتبر صرفاً باعتبارها نقود أم لا؟ بالنظر إلى الوزن الذي قال به الحنفية لا يعتبر أحد البيوع السابقة صرفاً؛ لأن البدلين من النقود الورقية، والنقود الورقية لا توزن، فلا تنطبق عليها العلة عندهم، ومن ثم فالبيوع السابقة كلها صحيحة وجائزة متفاضلة كانت أم متماثلة، حالة أو مؤجلة على مذهب الحنفية .

وعلى ما ذهب إليه المالكية والشافعية، لا تعتبر هذه البيوع صرفاً أيضاً؛ لأنها وإن تحققت فيها الثمنية إلا أن المالكية والشافعية لما جعلوا الثمنية قاصرة على الذهب والفضة لا تتعداهما، فلا تنطبق على النقود الورقية، كما سبق.

ومن ثم فتصح البيوع السابقة كلها متفاضلة ومتساوية، وحالة ونسيئة.

أما على ما ذهب إليه الحنابلة من أن العلة هي الثمنية فتتعدى هذه العلة إلى النقود الورقية لأنها أثمان، فمن ثم تعتبر هذه البيوع السابقة صرفاً، فيشترط فيها شروط الصرف من التماثل والتقابض

للخروج من ربا الفضل والنساء .

وعليه فيصح البيع في المثال الأول لأنه قد تحققت فيه شروط الصرف من التماثل والتقابض .

أما الأمثلة الأخرى فلا تصح لعدم تحقق التماثل، والتقابض في المجلس، ففي المثال الثاني لم يتحقق التماثل، وإن تحقق التقابض .

وفي المثال الثالث أيضاً لم يتحقق التماثل، وإن تحقق التقابض في المجلس، وفي المثال الرابع لم يتحقق التماثل ولا التقابض فلا يصح الصرف، وكذلك في المثال الخامس .

الفرع الثاني

حالة اختلاف الجنس

إذا اختلف الجنس في بيع النقود الورقية فهل يختلف الحكم فيها أم لا يتضح هذا من الأمثلة الآتية :

- ١- إذا باع محمد لأحمد ١٠٠٠ ألف جنيه مصري بـ ٧٥٠ بسبعمئة وخمسين ريالاً سعودياً ، وتقابضا في المجلس.
- ٢- إذا باع عمرو لبكر ١٥٠٠ جنيه مصري بـ ٣٠٠ بثلاثمائة دولار أمريكي، ولم يتم قبض الدولارات في المجلس.
- ٣- إذا باع حسن لحسين ١٥٠٠ ريال سعودى بـ ٥٠٠ بمئسمائة دولار

إيضاحه، وأرجو أن أكون قد وفقت في سوق الأمثلة السابقة، وأصبحت الصورة في صرف النقود واضحة الأحكام .

خاتمة البحث

وأهم النتائج

بعد أن يسر الله سبحانه وتعالى لي إتمام هذا العمل وهو «اختلاف الفقهاء في علة الربا وأثره في عقد الصرف في الفقه الإسلامي» يمكن استخلاص

النتائج الآتية :

أولاً: أن الشريعة الإسلامية الغراء بها من القواعد والأحكام ما يعالج جميع أنواع المعاملات في جميع نواحي الحياة في كل العصور والأزمان، والأماكن والأحوال .

ثانياً: أن أحكام الشريعة محاطة بما جاءت به العقيدة، فليس فيها ما يخضع لأحكام العقل والهوى، فهي تخاطب الضمير والوازع الذي إذا استقام انعكس بدوره بالاستقلعة في جانب التعامل والسلوك .

ثالثاً: أن الشريعة الإسلامية قد عاجلت موضوع الربا علاجاً شافياً، والذي إذا استعان به أهل الاقتصاد والاجتماع لما كانت هناك ضغائن ولما كانت هناك أحقاد، ولما كان هناك

أمريكي، وسلم حسين الدولارات في المجلس، ولم يسلم حسن الريالات إلا بعد أسبوع .

حكم هذه البيوع

بناء على الخلاف السابق ذكره في العلة تعتبر هذه البيوع صرف على مذهب الحنابلة على القول بأن الثمنية علة، وعلى قول غيرهم لا تعتبر هذه البيوع صرفاً .

وعلى كون هذه البيوع صرفاً يجب أن تتوافر فيه شروط الصرف، وعلى هذا فالبيع في المثال الأول صحيح لأنه توافر فيه شرط الصرف وهو التقابض عند اختلاف الجنس .

أما في المثالين الثاني والثالث، فلا يصح البيع فيهما، لعدم تحقق الشرط وهو التقابض عند اختلاف الجنس .

أما على قول الحنفية فيصح البيع في الأمثلة السابقة كيفما كان وكذلك على مذهب المالكية والشافعية .

وكما ترى فإن الاختلاف في العلة، وإن لم يكن له أثر في صرف الذهب والفضة إلا أن أثره كان واضحاً في بيع الذهب أو الفضة بنقود ورقية، كذلك بات الأثر واضحاً جلياً في بيع النقود الورقية بعضها ببعض، هذا ما تيسر لي

كساد.

راجعاً: أن علماء الفقه الإسلامي قد
فحصوا موضوع الربا وخاصة العلة،
وحاولوا جاهدين التعرف على
الأوصاف المؤثرة في الحكم حتى يسهل
التعرف على أحكام الفروع التي يتعامل
بها الناس في سائر العصور والأماكن،
وحتى يمكن للعامي عند التعامل معرفة
ما فيه ربا فيجب تجنبه، وما يخلو منه
فيكتسبه .

خامساً: أن الأحكام الخاصة بالربا
تسري على الناس أجمعين حاكمين
ومحكومين، فليس لفرد أن يخرج عليها
بالتحليل أو الجحود .

سادساً: أن الربا هو الفضل الخالي
عن العوض، وهو محرم بالكتاب والسنة
وإجماع الفقهاء، ويستوى في هذا الربا
الفضل والنساء، وأن ما روى عن ابن
عباس من إباحة ربا الفضل لا يعتد به
لقوة الأدلة التي استدلت بها الذين قالوا
بالتحريم .

سابعاً: أن الأصناف الستة الواردة في
الحديث معللة بعلّة، وليس التحريم بالربا
قاصراً عليها، وإنما فيها معنى يتعدى به
الحكم بالتحريم إلى غيرها من الأصناف
التي تشترك معها في هذه العلة .

ثامناً: أن سبب اختلاف الفقهاء في
علّة الربا راجع إلى عدم وجود لفظ
صريح أو قرينة تشير إلى العلة في النص
الذي بين أموال الربا، الذي يحتم على
الفقهاء الاجتهاد لاستخراج ذلك
للووصف .

تاسعاً: أن ما ذهب إليه الحنفية من
أن العلة في الأصناف الأربعة هي الكيل
مع الجنس أو البوزن مع الجنس هو
التعليل المناسب لهذه الأصناف؛ لأنه
يتفق مع معنى الربا الذي هو الزيادة
بدون مقابل، كما يتفق مع الحكمة من
التحريم .

عاشراً: أن التعليل بالثمنية والذي
قال به بعض العلماء من الحنابلة هو
التعليل المناسب للذهب والفضة؛ لأن
الثمنية وصف يتناسب مع الذهب
والفضة وسائر النقود في سائر العصور
والأماكن، فهو تعليل مرن جامع مانع.
حادي عشر: أن الصرف هو بيع
جنس الأثمان بعضها ببعض؛ لأنه يجمع
بمعناه سائر النقود سواء كانت مضمومة
من الذهب والفضة أو من غيرهما .

ثاني عشر: أنه لما كان البدلان في
عقد الصرف من أموال الربا كان من
الواجب إعمال الشروط التي جاء بها

النص عند اتحاد الجنس واختلافه، وذلك للخروج من الربا بنوعيه الفضل والنساء بتحقيق التقابض والتماثل عند اتحاد الجنس في البدلين، والخروج من ربا النساء بتحقيق التقابض عند اختلاف الجنس في البدلين .

ثالث عشر: أنه يترتب على تخلف شرطي صحة الصرف أو أحدهما عند اتحاد الجنس أو اختلافه بطلان عقد الصرف؛ لأن العقد في هذه الحالة يكون منظوياً على الربا المحرم .

رابع عشر: أن الصرف لا يصح فيه اشتراط خيار لأحد العاقدين أو لهما، كما لا يصح فيه اشتراط الأجل في البدلين أو أحدهما؛ لأنه يؤدي إلى فوات القبض الذي هو حق للشرع، والذي يترتب على فواته بطلان الصرف.

خامس عشر: أنه لما كان التقابض والتماثل شرط صحة الصرف لأنه حق الشرع فلا يجوز للعاقدين الاتفاق على خلاف ذلك لأنه يخالف ما جاء به النص.

سادس عشر: أن اختلاف الفقهاء في علة الذهب والفضة لا يظهر أثره في مبادلة الذهب بالذهب أو الذهب

بالفضة، أو الفضة بالفضة؛ وذلك لأن الذهب والفضة من أموال الربا بالنص، وأن تحريم التفاضل والنساء في مبادلتها محرم بالنص قبل إجماع الفقهاء، وإن كان هذا الأثر يظهر في حالة مبادلة الذهب أو الفضة بغيرهما من النقود؛ وذلك لأن الأوصاف التي ذكرها الفقهاء ليست مضطردة على جميع النقود والأثمان، فمنها ما يناسب سائر النقود كالثمنية، ومنها ما يناسب الذهب والفضة فقط، كذلك يظهر هذا الأثر واضحاً في حالة مبادلة النقود الورقية بعضها ببعض .

سابع عشر: أن مبادلة النقود الورقية وغيرها مما يعتبر ثمناً باصطلاح الناس يعتبر صرفاً؛ لأن هذه النقود من أموال الربا فيشترط في تلك المبادلة ما يشترط لمبادلة الذهب والفضة من أحكام .

ثامن عشر: أنه لا يجوز التفاضل والنساء في مبادلة النقود الورقية بعضها ببعض تحريزاً عن الربا المحرم، ومن يخالف ذلك يعتبر أكلاً للربا المحرم مستحقاً لما جاء من وعيد في النصوص التي وردت في أول البحث .

وبعد، فهذا ما تيسر لي وأرجو الله أن أكون قد وفقت أو قاربت، فإن كان

وهو حسبي ونعم الوكيل والحمد لله
رب العالمين، وصلى اللهم على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فالحمد لله أولاً وأخيراً، وإن كانت
الأخرى فحسبي أنى حاولت، والله
المستعان وهو نعم الملوك ونعم النصير،

